

آراء أحمد بن جعفر الدينوري (ت ٢٨٩هـ)
وأقواله في الوقف والابتداء
جمعاً ودراسة

إعداد

لبنى بنت خالد بن محمد العرفج

ملخص البحث

يحتلُّ علمُ الوقفِ والابتداءِ مكانةً رفيعةً بين علومِ القرآنِ، وجاءَ هذا البحثُ ليلقيَ الضوءَ على مصدرٍ متقدمٍ من مصادرِ هذا العلمِ الشريفِ، ويستعرضُ فيه حياةَ مؤلفه أحمدَ بنِ جعفرِ الدِّينوريِّ ومكانتهِ العلميةَ، ويُعنى بتتبعِ آرائه في الوقفِ والابتداءِ من مصادرٍ مختلفةٍ، ويحاول الكشفَ عن منهجهِ ومصطلحاته فيها، ويبين موقفَ العلماءِ منها.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الابتداء، وقف التمام، كتاب التمام، أحمد بن جعفر، الدينوري.



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد شرف الله عز وجل هذه الأمة بأن أنزل عليها كتاباً ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ تنزيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿[فصلت: ٤٢]، فوجه العلماء إليه اهتمامهم، وصرخوا أنفسهم أوقاتهم في خدمته، تلاوةً، وحفظاً، وفهمًا، وتفسيرًا، وعملاً، وكان مما اعتنوا به وحفظوه، وتناقلوه طبقةً عن طبقةٍ؛ حُسنُ أدائه، وتقويمُ تلاوته، ولا يتأتى ذلك إلا بمعرفة أحكام تلاوته وآدابه، ومِن أبرز تلك الأحكام وأهمها: أحكام الوقف والابتداء؛ إذ هي من أهم ما يُعين على فهم الآيات؛ لما لها من «علاقة أكيدة بعلم التفسير، إذ هي أثرٌ من آثاره»^(١)؛ ولا يصح فهم المعنى إلا بحسن رعاية الوقف والابتداء؛ فقعدوا لذلك أسساً استقرؤوها ممن سبقهم من العلماء عمّا تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام في طرق تلاوتهم، ومراعاتهم لتلك المواطن.

ولمّا كان علم الوقف والابتداء بتلك الأهمية التي ذُكرت؛ احتفى العلماء به في مصنفاتهم، فأودعوا فيها مسائل متفرقةً منه، ففي مصنفات التفسير: (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)^(٢)، للإمام محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، و(الاستغناء في علوم القرآن)^(٣)، للإمام محمد بن عليّ الأُدفويّ (ت ٣٨٨هـ)، و(الكشف والبيان عن تفسير القرآن)^(٤)، للإمام أحمد بن محمد الثعلبيّ (ت ٤٢٧هـ)، وغيرها. وفي مصنفات معاني القرآن وغريبه وإعرابه: (معاني القرآن)^(٥) للإمام يحيى بن

(١) أنواع التصانيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم: (١٨٥).

(٢) ينظر: (٦٤٩/٥)، (٢٦٣/٧).

(٣) ينظر: (٢١/١)، (٢١٢/٣)، (٢٧٢).

(٤) ينظر: (٣٠٩/٦)، (٢٥٨/١٠).

(٥) ينظر: (٤٥٣، ١١/١).

زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، و(تفسير غريب القرآن)^(١) للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، و(معاني القرآن وإعرابه)^(٢) للإمام إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١ هـ)، وغيرها.

بل إن بعض العلماء قد أفرد علم الوقف والابتداء بالتصنيف، فمن أولئك: أئمة القراءات، كالإمام حمزة (ت ١٥٦ هـ)، والإمام نافع (ت ١٦٩ هـ)، ويعقوب (ت ٢٠٥ هـ)، وحفص (ت ٢٤٦ هـ)^(٣).

ومن أبرز من أفردتها بالتصنيف أيضًا: علماء النحو واللغة، كالإمام أبي جعفر الرؤاسي (ت ١٨٧ هـ)^(٤)، وأحمد الدينوري (ت ٢٨٩ هـ)^(٥)، وثعلب (ت ٢٩١ هـ)، وابن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)^(٦)، والنحاس (ت ٣٣٨ هـ)^(٧).

وغيرهم كثير من الأئمة الأعلام رحمة الله عليهم جميعًا.

وجاء هذا البحث ليلقي الضوء على مصدر متقدم من مصادر هذا العلم الشريف لمؤلفه أحمد بن جعفر الدينوري.

مشكلة البحث:

يحاولُ البحثُ أن يجيبَ عن الأسئلة الآتية: ما أبرز آراء أحمد بن جعفر الدينوري في الوقف والابتداء من خلال مصادر الدراسة؟ هل له اصطلاحات خاصة في الوقف والابتداء؟ هل كان لأحمد بن جعفر توجهات يعضد بها أقواله وآراءه؟ ما موقفه من أقوال العلماء الذين يرى خلاف قولهم في الوقف أو توجيهه؟ وما موقف أهل العلم من أهل الصنعة بآرائه وأقواله اتفاقًا واختلافًا؟

(١) ينظر: (٤٠، ٣٦١).

(٢) ينظر: (٢٣٢/٢)، (٣٤٣/٤).

(٣) ينظر: الفهرست: (٩٢-٩٣).

(٤) ينظر: الفهرست: (١/١٩٣)، وكشف الظنون: (٢/١٤٧٠).

(٥) وهو موضوع البحث، وسيأتي التعريف عنه إن شاء الله في المبحث الأول.

(٦) ينظر: الفهرست: (١/١٩٣، ٢٢٦)، وكشف الظنون: (٢/١٤٧٠).

(٧) ينظر: كشف الظنون: (٢/١٤٧٠).

أهمية البحث وأسباب اختياره:

- ١- مكانة أحمد بن جعفر العلمية.
- ٢- قيمة أقواله العلمية في الوقف والابتداء، واستدلال أئمة اللغة والقراءات وعنايتهم بها.
- ٣- أنها الدراسة الأولى - حسب علمي -؛ إذ لم تُبرز جهوده في الوقف والابتداء، ولم تُجمع أقواله بعد، ولا سيما أن كتابه في هذا العلم لا يزال في عداد المفقود.
- ٤- أن له اختياراتٍ خالف فيها العلماء في بعض المواطن؛ مما يستدعي جمع أقواله عموماً، ودراستها دراسةً موازنةً تحليليةً نقديةً؛ لإبراز الإضافة العلمية المتعلقة بهذا الباب، ووجه اختياره فيها.
- ٥- الرغبة في جمع أقواله في موضع واحدٍ خدمةً لكتاب الله، وتيسيراً على الباحثين لمن أراد منهم دراسة آراء العلماء المتقدمين في الوقف والابتداء.

أهداف البحث:

- ١- التعريف بأحمد بن جعفر ومكانته العلمية.
- ٢- جمع أقواله وآرائه في الوقف والابتداء في مكانٍ واحدٍ؛ لتهيئتها لدراستها وتحقيق النظر فيها.
- ٣- الكشف عن اختياراته ومنهجه العام في الوقف والابتداء، وصيغ الوقوف عنده.
- ٤- تصنيف أقواله - بعد حصرها - إلى أنواع حسب صيغها؛ لإمكان دراستها دراسةً تحليليةً معمقةً؛ لينتج عن ذلك إضافةً علميةً للتخصص.

حدود البحث:

جمع أقوال أحمد بن جعفر في الوقف والابتداء، من خلال مصادرٍ محددةٍ - وقد بلغت مئةً وتسعةً وستين نقلاً - بغير تكرارٍ - وذلك فيما يتعلق بتصريح أصحاب

تلك المصادر بنسبة هذا القول إلى أحمد بن جعفر، أما الوقوف المُجمع عليها، أو ما قيل في أنه قول أصحاب التمام؛ فلم أذكرها ما لم تُنسب إليه صراحةً. مع ذكر أقوال العلماء الذين خالفوه في بعض اختياراته، ومَن صرَّح بموافقته له، وموازنة أقواله بأقوال الإمام الداني (ت ٤٤٤هـ) في كتابه المكتفى.

وكذا الإشارة إلى الأقوال التفسيرية التي سبق إليها ونسبتها إلى مفسريها من الصحابة والتابعين -مما كان له أثرٌ على اختياره للوقف أو توجيهه- إلا ما كان مجمعاً عليه؛ فلا يُشار إليه، ويُعتمد في ذلك على تفسير ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، بالإضافة إلى مصادر الدراسة.

والمصادر المعتمد عليها سبعة، وهي مرتبة حسب التسلسل الزمني لها:

١- القطع والائتناف: لأحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ).

واعتمدتُ فيها على طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق: عبدالرحمن المطرودي، إلا أنها طبعة فيها سقطٌ وشيءٌ من الأخطاء، وتُتم السقط في البحث بالرجوع إلى النسخة المخطوطة من كتاب القطع والائتناف^(١)، أُشير إلى ذلك في موضعه.

٢- الاستغناء في علوم القرآن: لمحمد بن علي بن أحمد الأدفوي (ت ٣٨٨هـ).

واعتمدتُ على النسخ المخطوطة الفريدة للكتاب، وهي في سبعة مجلدات^(٢)، ومجلد آخر في عداد المفقود اليوم (ويتضمن آخر سورة البقرة، وسورة آل عمران، والنساء، وأول المائدة)، وتقوم جامعة أم القرى المباركة بالإشراف على مشروع تحقيق هذا التفسير الكبير^(٣).

(١) وجدتها مرفوعة في موقع (الألوكة- المجلس العلمي: مجلس المخطوطات)، بتاريخ:

(٨/٤/١٤٣٧هـ - ١٩/١/٢٠١٦م) بعنوان: (مخطوط: القطع والائتناف: النحاس). وذكر الكاتب

(أحمد البكري) أن تاريخ نسخها عام خمس مئة وثلاث وخمسين. وكذا دُون على آخرها، وهي نسخة

من مكتبة أحمد فاضل باشا (كوبرلي) بإسطنبول - تركيا، مايكرو فيلم رقم: ١٢٨٣.

(٢) المجلد الأول منها والثالث، والرابع، والسابع، من مكتبة سليم آغا بإسطنبول - تركيا. أما المجلد

الثاني، والخامس والسادس، فمن مكتبة السلمانية بإسطنبول - تركيا، مجموعة حافظ أحمد باشا.

وستأتي بيانات النسخ في ثبت المصادر إن شاء الله تعالى.

(٣) وقد قامت الباحثة بتحقيق جزء منه لنيل الدرجة العالمية (الماجستير) بجامعة أم القرى، من أول تفسير

- ٣- الهداية إلى بلوغ النهاية: لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ).
طبعة جامعة الشارقة، وهي مجموعة رسائل علمية بتحقيق عدد من الباحثين.
٤- الوقف على كلا وبلى في القرآن: لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ).
طبعة مكتبة الثقافة الدينية، بتحقيق: حسين نصّار.
٥- المكتفى في الوقف والابتداء: لعثمان بن سعيد بن عثمان الداني
(ت ٤٤٤هـ).

- طبعة مؤسسة الرسالة، بتحقيق: يوسف المرعشلي.
٦- التمهيد في علم التجويد: لمحمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ).
طبعة مكتبة العارف، بتحقيق: علي حسين البواب.
٧- منار الهدى في الوقف والابتداء: لأحمد بن عبد الكريم بن محمد الأشموني
(ت بعد القرن ١١).

- طبعة دار الكتب العلمية، بتعليق: شريف أبو العلا العدوي.
ومن الأسباب الداعية إلى اختيار هذه المصادر، ما يلي:
أ) قيمة الكتب العلمية ومكانة مؤلفيها.
ب) تنوع مجالات العلوم لهذه الكتب، فمنها ما هو في التفسير، وأخرى في
القراءات وعلومها، ومنها ما كُتب في علم الوقف والابتداء خاصةً.
ت) كفاية النقولات الواردة فيها عن أحمد بن جعفر للدراسة؛ حيث يمكن أن
تُعطي تصوراً عاماً عن منهج أحمد بن جعفر الدينوري وآرائه في الوقف والابتداء،
وبيان موقف العلماء منها.

الآية الحادية والثمانين من سورة التوبة، حتى آخر الآية الرابعة والعشرين من سورة يونس - دراسة
وتحقيق، بإشراف فضيلة الأستاذ الدكتور: أمين محمد عطية باشا (أستاذ التفسير وعلوم القرآن
بجامعة أم القرى). ونوقشت الرسالة في الثامن من شعبان لعام سبعة وثلاثين وأربعمئة وألف.

الدراسات السابقة:

بعد بحثٍ في عددٍ من المكتبات العامة والفهارس العربية؛ لم أقف على من جمع أقوال أحمد بن جعفر الدينوري في الوقف والابتداء، ولا على من ترجم له في دراسةٍ مستقلة، أو عقد له جزءاً مستقلاً في بحثٍ أو رسالة أكاديمية، وجل ما وقفت عليه تراجمٌ مبنوثةٌ في كتب التراجم، أو إحالاتٍ في متون البحوث إلى تلك الكتب وترجمتها ترجمةً تعريفيةً موجزةً؛ فعزمتُ على جمعها وعرضها؛ تحقيقاً للأهداف التي من أجلها كتبت هذا البحث، ومن الله أستمد العون والسداد.

منهج البحث وإجراءاته:

يسيرُ هذا البحثُ وفق ثلاثة مناهج أساسية:

الأول: المنهج التاريخي: وذلك بذكر ترجمة أحمد بن جعفر، وحياته ونشأته العلمية.

الثاني: المنهج الاستقرائي: وذلك بتتبع أقوال أحمد بن جعفر المنشورة واستخراجها من المصادر المذكورة في حدود البحث، وترتيبها في البحث وفق ترتيب الآيات في المصحف. وذكر من وافقه، ومن ردَّ عليه من العلماء ممن عرفوا بالاشتغال بعلم الوقف والابتداء.

الثالث: المنهج الإحصائي الوصفي: وذلك بتصنيف أقوال أحمد بن جعفر وتقسيمها حسب المصادر حسب صيغ الوقوف الواردة عنه، وتلخيص بياناتها إلى أرقام؛ ليسهل تفسيرها وتحليلها. بالإضافة إلى عرض موجز لمنهج أحمد بن جعفر في الوقف والابتداء من خلال النقول الواردة عنه.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك على

النحو التالي:

المقدمة: واحتوت على: مشكلة البحث، وأهمية البحث وأسباب اختياره، وأهداف

البحث، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وإجراءاته، وخطة البحث.

المبحث الأول: ترجمة أحمد بن جعفر الدينوري.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب أحمد بن جعفر في الوقف والابتداء.

وذكرت فيه صحة نسبة الكتاب إليه، وتعريفاً بمصطلحات عنوان الكتاب، كما بينت فيه أيضاً منهج أحمد بن جعفر وآراءه في الوقف والابتداء، ومصطلحاته فيها، مع ذكر أمثلة توضح ذلك.

المبحث الثالث: النقول الواردة عن أحمد بن جعفر في الوقف والابتداء.

وقمت فيه بجمع النقول الواردة عنه في الوقف والابتداء من مصادر الدراسة، وموازنة أقوال العلماء بأقواله وآرائه حسب حدود الدراسة.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

ثم ختم البحث بكشاف للموضوعات وثبت للمصادر.

والله أسأل التوفيق والسداد والرشاد، هو حسبي ونعم الوكيل، فما كان من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، والله المستعان، والحمد لله رب العالمين.



المبحث الأول: ترجمة أحمد بن جعفر الدينوري

■ اسمه ونسبه وكنيته^(١):

هو أحمد بن جعفر، أبو عليّ الدِّينوريّ.

أصله من دِينور، بكسر الدالِ وفتح النون والواو، بلدة من بلادِ الجبلِ قرب هَمْدانَ وقَرَميسين (كرمانشاه حالياً)، وتقع في إيران اليوم^(٢).

■ رحلاته وطلبه للعلم:

انصرف أحمد بن جعفر إلى طلب العلم وتحصيله، فانتقل إلى البصرة، وفيها أخذ عن علمائها، ثم دخل إلى بغداد فقرأ على علمائها وأخذ عنهم. ثم رحل إلى مصر وألف فيها وأفاد أهلها، ولما قدم عليّ بن سليمان الأخفش (ت ٣١٥هـ) إلى مصر خرج منها أبو عليّ إلى بغداد، وعاد إليها بعد

(١) تنظر ترجمته في:

- الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) في طبقات النحويين واللغويين: (٢١٥).
 - ابن خير الإشبيلي: (ت ٥٧٥) في فهرسته: (٣٥٩).
 - ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) في معجم الأدباء: (٢٠٦/١).
 - القفطي (ت ٦٤٦هـ) في إنباه الرواة على أنباه النحاة: (٦٩-٦٨/١).
 - عبد الباقي اليماني (ت ٧٤٣هـ) في إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: (٢٧).
 - الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في تاريخ الإسلام: (٦/٦٧٠).
 - ابن مکتوم القيسي (ت ٧٤٩هـ) في تلخيص أخبار النحويين واللغويين: (٦) - مخطوط -.
 - الصفدي (ت ٧٦٤) في الوافي في الوفيات: (٦/١٧٧).
 - الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: (٧١).
 - السيوطي (ت ٩١١هـ) في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: (١/٣٠١).
 - حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) في سلم الوصول إلى طبقات الفحول: (١٣٣)، وفي كشف الظنون: (٢/١٠٨٧).
 - الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) في الأعلام: (١/١٠٧).
 - الباباني (ت ١٣٩٩هـ) في هدية العارفين: (١/٥٣).
 - عمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ) في معجم المؤلفين: (١/١١٤).
 - عادل نويهض (معاصر) في معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر: (١/٣٢).
- (٢) ينظر: معجم البلدان: (٢/٥٤٥)، ومراصد الاطلاع: (٢/٥٨١). بلدان الخلافة الشرقية: (٢٢١)، ٢٢٤-٢٢٥، ٢٦٢.

خروج الأَخْفَشِ منها، وأقامَ بها إلى أن توفِيَ فيها رحمةُ الله عليه.

■ شيوخ أحمد بن جعفر:

لقد ضنَّتُ المصادرُ في ذكرِ شيوخه^(١)، فممن وقفْتُ عليهم اثنانِ من أشهرِ

علماءِ النحو، هما:

١- بكرُّ بنُ محمدِ بنِ عثمانَ، أبو عثمانَ المازنيُّ، أحدُ بني مازنِ بنِ شيبانِ بنِ ذُهَلِ. النحويُّ، أحدُ الذين انتهى إليهم النحوُ في زمانِهِم^(٢). توفِيَ بالبصرة سنةَ تسعِ وأربعين ومئتين، وقيل: سنةَ ستِّ وثلاثين ومئتين، وقيلَ غيرَ ذلك. أخذَ عن أبي الحسنِ سَعِيدِ الأَخْفَشِ، والأَصْمَعِيِّ. وأخذَ عنه المبرِّدُ، وأحمدُ بنُ جعفرِ الدِّينوري وحملَ عنه كتابَ سيبويه. ومن تصانيفه: كتابُ ما يلحنُ فيه العامَّةُ، وكتابُ التصريفِ، وكتابُ العَرُوضِ^(٣).

٢- محمدُ بنُ يزيدَ بنِ عبدِ الأكبرِ، أبو العباسِ الأزديُّ. النحويُّ المشهورُ بالمبرِّدِ، إليه انتهى النحوُ في زمانه بعد المازني. وُلِدَ بالبصرة سنةَ عشرين ومئتين، وقيل: سنةَ عشرٍ ومئتين، وقيلَ غيرَ ذلك. وتوفِيَ سنةَ خمسٍ وثمانين ومئتين، وقيل: سنةَ ستِّ وثمانين. أخذَ النحوَ عن أبي عُمرِ الجَرَمِيِّ، وأبي عثمانَ المازنيِّ. وأخذَ عنه ابنُ الأنباري، وأحمدُ بنُ جعفرِ الدِّينوريِّ وقرأَ عليه كتابَ سيبويه ببغداد. ومن مصنفاته: كتابُ الكاملِ، وكتابُ المقتضبِ، وكتابُ الاشتقاقِ^(٤).

■ تلاميذ أحمد بن جعفر:

وقفْتُ على ثلاثةٍ منهم ممن ذكرتهم كتبُ التراجمِ، أو تضمَّنتها مصنفاً النحوِ

واللغةِ، وكلُّهم ممن اشتهروا بعلمِ النحوِ واللغةِ، وهم:

(١) وكذا تلاميذه، وترجمة الإمام في كتب التراجم مختصرة وموجزة بوجه عام.

(٢) أخبار النحويين البصريين: (٥٧-٥٨).

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: (٨٧-٨٨، ٩٣)، وتاريخ العلماء النحويين: (٦٥، ٦٨، ٧٠)، وإنباه الرواة: (٢٨١-٢٨٢).

(٤) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: (١٠١، ١٤٢، ١٥٣)، وإنباه الرواة: (٢٤٢/٣-٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥١).

١- عبدالله بن عبدالعزيز، أبو موسى. النحويُّ الضريُّ. أخذَ عن أحمدَ بنِ جعفرِ الدِّينوريِّ، وجعفرِ بنِ مُهلِّل. وأخذَ عنه يعقوبُ بنُ يوسفَ النَّجيريِّ. ومن تصانيفه: كتابُ في الفرقِ، وكتابُ في الكتابةِ والكتابُ^(١).

٢- محمدُ بنُ الوليدِ ابنِ ولَّاد، أبو الحسينِ التيميِّ المصريِّ. النحويُّ. توفي سنة ثمانٍ وتسعينٍ ومئتين. أخذَ عن المبرِّدِ، وأحمدَ بنِ جعفرِ الدِّينوريِّ. ومن تصانيفه: المنمَّق، ولم يصنع فيه شيء^(٢).

٣- عليُّ بنُ الحسنِ، أبو الحسنِ الهنائيُّ الدَّوسيُّ المصريِّ. النحويُّ اللغويُّ المعروفُ بكُراعِ النملِ. توفي بعد سنة سبعٍ وثلاثمئة. أخذَ عن أحمدَ بنِ جعفرِ الدِّينوريِّ^(٣). ومن تصانيفه: كتابُ المنضدِ في اللغة، وكتابُ المنجدِ فيما اتفقَ لفظُهُ واختلَفَ معناه، وكتابُ المنتخبِ من كلامِ العربِ^(٤).

■ مكانة أحمد بن جعفر العلمية وأقوال العلماء فيه ووفاته:

أحمدُ بنُ جعفرِ الدِّينوريِّ، النحويُّ اللغويُّ، من نحاةِ مصرِ الأعلامِ^(٥). قال عنه ياقوتُ الحمويُّ (ت ٦٢٦ هـ): «حسنُ المعرفة»^(٦). وقال: «أحدُ النحاةِ المبرزين المصنِّفين»^(٧). له آراءٌ في النحوِ واللغةِ مبنوثةٌ في الكتبِ^(٨).

(١) الوافي بالوفيات: (١٥٦/١٧)، ونكت الهميان: (١٨٢)، وبغية الوعاة: (٤٩/٢).

(٢) طبقات النحويين واللغويين: (٢١٧)، وإنباه الرواة: (٢٢٤-٢٢٥)، وتاريخ الإسلام: (١٠٥١/٦).

(٣) ترجمته في كتب التراجم شحيحة، فلم تذكر عن أخذ علمه، وإنما نص هو في موضعين من كتابه (المنتخب من كلام العرب) ما يشير إلى أخذه عن أحمد بن جعفر الدينوري صراحة، قال: «وأشدنيه أبو علي الدينوري». ينظر: المنتخب: (٢/٦٨٧، ٧٠٥).

(٤) إنباه الرواة: (٢/٢٤٠)، وإشارة التعيين: (٢١٥)، وبغية الوعاة: (١٥٨/٢).

(٥) ينظر: معجم الأدياء: (١/٢٠٦)، والوافي بالوفيات: (١٧٧/٦).

(٦) معجم الأدياء: (١/٢٠٦).

(٧) معجم الأدياء: (١/٢٠٦).

(٨) ينظر: التذييل والتكميل: (٦/٢٨٥)، والقرط على الكامل: (١٦٧)، وضرائر الشعر: (١٠١)، وغير ذلك.

مات بمصر سنة تسع وثمانين ومئتين، وقيل: سبع وثمانين، والأول أصح
- والله أعلم - وعليه أكثر كتب التراجم^(١).

▪ آثار أحمد بن جعفر:

ومما وقفت عليه عنه مما نُسب إليه ستة كتب، وجلُّها تُعد اليوم في عداد
المفقود، وقد أشارت كتب التراجم إلى بعضها، وحوّت بعض كتب اللغة والقراءات
وشروح الحديث عناوين أخرى لم تُشر إليها تلك الكتب، وهي ما يلي:
١ - المهذب في النحو^(٢):

ألفه لما قدم مصر، وكتب في صدره اختلاف البصريين والكوفيين، وعزا كل
مسألة إلى صاحبها، ولم يعتل لكل واحد منهم ولا احتج لمقالته، حتى لما أمعن في
الكتاب، وقلّب فيه ونظر؛ ترك الاختلاف، ونقل مذهب البصريين، وعوّل في ذلك
على كتاب الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)^(٣).

قال ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ): «المهذب تامٌّ في جزأين للدُّيُّنوري»^(٤).
ونقلت بعض مسائل هذا الكتاب في عددٍ من كتب النحو واللغة المطبوعة اليوم^(٥).
وقد ذكر ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) في ترجمة الأخفش الصغير
(ت ٣١٥هـ)، أن أهل مصر ينسبون للأخفش كتاباً في النحو اختصره الدُّيُّنوري
وسمّاه المهذب^(٦)، فهل هو هذا الكتاب المذكور؟ أم هو مستقلُّ عنه؟ الاحتمال
قائمٌ بينهما، والله أعلم بالصواب.
٢ - ضمائر القرآن^(٧):

وهو كتابٌ مختصرٌ، استخرجه من كتاب المعاني للفراء (ت ٢٠٧هـ)^(٨).

(١) ينظر: معجم الأدباء: (٢٠٦/١)، وإشارة التعيين: (٢١٥)، وسلم الوصول: (١٣٣).
(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: (٢١٥)، ومعجم الأدباء: (١٠٦/١)، وإنباه الرواة: (٦٩/١).
(٣) ينظر: المراجع السابقة.
(٤) فهرسة ابن خير الإشبيلي: (٣٥٩).
(٥) ينظر: التذييل والتكميل: (٢٢/٣)، وتمهيد القواعد: (٣٩٠٩/٨).
(٦) ينظر: معجم الأدباء: (١٧٧١/٤).
(٧) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: (٢١٥)، ومعجم الأدباء: (٢٠٦/١)، وإنباه الرواة: (٦٩/١).

٣- إصلاح المنطق^(٢):

ونُقلت بعضُ مسائلِ هذا الكتابِ في بعضِ كتبِ اللُغةِ وشروحِ الحديثِ^(٣).

٤- الفصيح^(٤).

٥- لحن العامة^(٥).

٦- كتاب التمام (أو وقف التمام):

وهو موضوعُ الدراسة، ولعلَّ أكثرَ ما نُقلَ عنه في مسائلِ الوقفِ والابتداءِ من هذا الكتابِ كما يحتمله عنوانُ الكتابِ -والله أعلم- وسيأتي الحديثُ عنه -إن شاء الله- في مبحثٍ مستقلٍّ.



(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: (٢١٥)، ومعجم الأدباء: (٢٠٦/١)، وإنباه الرواة: (٦٩/١).

(٢) معجم الأدباء: (٢٠٦/١).

(٣) ينظر: تحفة المجد الصريح: (٧-٨، ١٨٥)، وعمدة القاري: (٤/١١٦).

(٤) لم تشر إليه كتب الفهارس والتراجم، وإنما نقل ابن الملقن عنه في التوضيح لشرح الجامع الصحيح: (٢٢٧/١٨)، قال: «كسرى بكسر الكاف، كذا ذكره ثعلب وأبو علي أحمد بن جعفر الدينوري في فصيحهما».

(٥) لم تشر إليه كتب الفهارس والتراجم، وإنما نقل البطليوسي عنه في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: (٢٠٥/٢)، قال: «وقال أبو علي الدينوري في كتاب لحن العامة: الجنازة بكسر الجيم: السرير الذي يحمل عليه الميت، ولا يُقال للميت جنازة».

المبحث الثاني

التعريف بكتاب أحمد بن جعفر في الوقف والابتداء

▪ نسبه إلى مؤلفه:

أشار النحاس (ت ٣٣٨هـ) في كتابه (القطع والائتناف) في غير ما موضع إلى كتاب (التمام) لأحمد بن جعفر، ووافق في ذلك الأذفوي في كتابه (الاستغناء في علوم القرآن).

ولم أجد من نسب كتاب التمام إلى أحمد بن جعفر في كتب الأدلة والفهارس والتراجم بهذا العنوان، ولا بمسمى آخر، والكتاب اليوم في عداد المفقود. أما إشارة النحاس في كتابه (القطع والائتناف)، فقد قال في مقدمته: «ولست أعلم أحداً من القراء والأئمة الذين أخذت عنهم القراءة له كتاب مفرد في التمام إلا نافعاً (ت ١٦٩هـ) ويعقوب (ت ٢٠٥هـ)... وأما النحويون فلهم كتبٌ سنذكر منها ما يحتاج إليه في هذا الكتاب، فمن النحويين: سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)، وسهل ابن محمد (ت ٢٥٥هـ)، وأحمد بن جعفر»^(١).

وقال في ثانيا كتابه: «أكثر من عمل كتاباً في التمام يقلل التمام في هذه السورة، فلم يذكر نافع منها إلا خمسة مواضع، ولم يذكر أحمد بن جعفر إلا موضعاً واحداً»^(٢).

وقال: «قوله: ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ﴾ [الصافات: ٩٣] ذكره أحمد بن جعفر في التمام»^(٣).

وكذا نقل ذلك الأذفوي (ت ٣٨٨هـ) في كتابه الاستغناء في علوم القرآن^(٤).

(١) القطع والائتناف: (٢).

(٢) القطع والائتناف: (٣٥٣)، وينظر أيضاً: (٥١٤، ٦١٦)، وغير ذلك من المواضع التي أشارت صراحة إلى أن للإمام أحمد بن جعفر كتاباً في الوقف والتمام.

(٣) القطع والائتناف: (٥٩٠)، وكذا ذكره عنه الأذفوي في الاستغناء: (٦/ ٦٧-٦٧ظ).

(٤) ينظر: الاستغناء: (٦/ ٦٧-٦٧ظ).

وقال الأذفويُّ أيضًا: «وَيَحْتَارُ» [القصص: ٦٨] قال عليُّ بنُ سليمان: هذا وقفُ التمام...»، ثم قال: «وأكثرُ أصحابِ التمامِ على قولِ عليِّ بنِ سليمان، فممن رُوي عنه ذلك: نافعٌ، ويعقوبُ، وأحمدُ بنُ موسى، ومحمدُ بنُ عيسى، وأحمدُ ابنُ جعفرٍ»^(١).

ولم ينصَّ النحاسُ والأذفويُّ بذكرِ عنوانِ كتابِ أحمدَ بنِ جعفرٍ في الوقفِ والابتداء - كما يظهرُ من قولهما -، وإنما اكتفيا بقولهم إن له كتابًا في التمام، وكذا قد عدَّوه من أصحابِ التمام. غيرَ أن اقترانَ اسمه مع الأئمةِ نافعٍ ويعقوبَ والأخفشِ وغيرهم في أنهم ألقوا في «التمام»؛ يَوْمُضُ إلى أنهم انفقوا في العنوانِ نفسه، وهو: (وقفُ التمام)^(٢). وهذا العنوانُ هو مسمىِ كتبِ الأئمةِ نافعٍ ويعقوبَ والأخفشِ في كتبِ الأدلةِ والفهارسِ^(٣)، واللهُ أعلمُ بالصوابِ.

وبعدَ هذا العرضِ في نسبةِ الكتابِ إلى مؤلفه؛ يحسنُ أن يُعرفَ معنى عنوانِ كتابِ وقفِ التمامِ من الناحيةِ اللغويةِ والاصطلاحيةِ؛ إتمامًا للفائدةِ.

- تعريف وقف التمام:

يُعد مصطلحُ (وقفِ التمام) مصطلحًا مركبًا تركيبًا إضافيًا مكونًا من (وقف) و(تمام)، وحتى يمكن تصورُ مفهومِ وقفِ التمام؛ ينبغي أن تُعرَّفَ كلُّ لفظةٍ على حدة، ثم تُعرفان معًا لفظةً واحدةً كعلم. فالوقفُ في اللغة: المكثُّ والثباتُ والإمساكُ. قال ابنُ فارسٍ: «الواوُ والقافُ والفاءُ: أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تمكُّثٍ في شيءٍ»^(٤).

(١) الاستغناء: (٥/ ١٨٢).

(٢) عدَّد أحمد نصيف الجنابي في بحثه: (أهمية كتاب القطع والائتلاف وأثره) مصادر النحاس في كتابه، وذكر منها كتاب: (وقف التمام) لأحمد بن جعفر الدينوري - بهذا العنوان - ولم يذكر مرجعه في ذلك، ولعله أخذه من مقدمة النحاس المذكورة، كما ألمح إلى ذلك أول بحثه، والله أعلم. ينظر: أهمية كتاب القطع والائتلاف وأثره لأحمد نصيف الجنابي: (٥٠).

(٣) ينظر: الفهرست: (١/ ٩٢).

(٤) مقاييس اللغة: (٦/ ١٣٥).

- ثم تعددت استعمالاته في العربية على معانٍ عدة، فمن ذلك:
- ١- الإمساك عن الشيء: فكلُّ شيءٍ أمسكت عنه فقد أوقفته^(١)، ووقفتُ عن كذا؛ إذا لم ألبسه^(٢).
- ٢- موضعُ الوقف: يُقال: موقفُ الإنسانِ وغيره: حيثُ يقفُ^(٣).
- ٣- الحبس: يُقال للماشي: قف لي، أي: تحبَّس مكانك حتى آتيك^(٤). وإذا وقفت الرجل على كلمة قلت: وقفته توقيفاً. ووقف الأَرْض على المساكين وقفاً؛ حبسها، وكذا: وقفتُ الدابة، وكلُّ شيءٍ^(٥).
- ٤- التأيين والتبيين: وقفتُ الحديث توقيفاً وبَيَّنَّته تبييناً^(٦)، ومنه ما جاء في الأثر: «إن المؤمن وقف متأن، وليس كحاطب الليل»^(٧)، أي: لا يستعجل الأمور^(٨). ووقفتُ على ما عند فلان، تريد: قد فهمته وتبينته^(٩).
- وإيراد بالتمام في اللغة: تنمُّه كلُّ شيءٍ ما يكون غايته^(١٠).
- قال ابن فارس: «التاء والميم أصلٌ واحدٌ مُنْقاسٌ، وهو دليلُ الكمال. يُقال: تمَّ الشيء إذا كُمِّلَ»^(١١)، وقمرٌ تمامٌ وتَمَّامٌ؛ إذا تمَّ ليلةَ البدر^(١٢).
- يُقال: أتمَّ الشيء، وتمَّ عليه؛ إذا أكمله. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ

(١) مقاييس اللغة: (٦/ ١٣٥).

(٢) ينظر: إبراز المعاني: (٢٦٦).

(٣) مقاييس اللغة: (٦/ ١٣٥).

(٤) لسان العرب: (ق و م).

(٥) تهذيب اللغة: (٩/ ٣٣٣).

(٦) تهذيب اللغة: (٩/ ٣٣٣).

(٧) ذكر هذا الأثر في معاجم اللغة، ولم أقف عليه في كتب الحديث والآثار، ينظر: تهذيب اللغة:

(٩/ ٣٣٣)، والنهاية في غريب الحديث والأثر: (وق ف).

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر: (وق ف).

(٩) لسان العرب: (وق ف).

(١٠) ينظر: تهذيب اللغة: (١٤/ ٢٦٠).

(١١) مقاييس اللغة: (١/ ٣٣٩).

(١٢) لسان العرب: (ت م م).

لِلَّهِ ﴿[البقرة: ١٩٦]، أي: أدوا كلَّ ما فيهما^(١)).

ويُراد بوقف التمام في الاصطلاح: الوقف على آخر الكلمة القرآنية التي ليس لها تعلق بما بعدها لفظاً أو معنى، ولا تعلق ما بعدها بها، وحسن القطع عليها والابتداء بما بعدها^(٢).

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى ظاهرة، وهو في المعنى الاصطلاحى أخص؛ فحدوده تقف عند حدود هذا العلم؛ وهو قطع الصوت على آخر الكلمة القرآنية التامة وحسبها، وفي المعنى اللغوي عموم الحسب والإمساك.

■ منهج أحمد بن جعفر في الوقف والابتداء ومصطلحاته:

كان وقد خلص في المطلب السابق أن كتاب أحمد بن جعفر في الوقف والابتداء في عداد المفقود اليوم؛ لذا فإن من الصعب تحديد منهج المؤلف بدقة، غير أنه يمكن أن ترسم حدوداً ومعالم عامةً لمنهج أحمد بن جعفر في كتابه من خلال النقولات الواردة عنه في كتب الأئمة الأعلام.

يبحث هذا الكتاب - كما يظهر والله أعلم - في وقوف القرآن الكريم، ومراعاة مواطن الابتداء، وتعليل ذلك - أحياناً - وتوجيهه توجيهاً نحوياً أو تفسيرياً أو قرائياً، وتبرز في تلك المواضع مكانة أحمد بن جعفر وشخصيته العلمية.

ويُعد كتابه في الوقف من المصادر المتقدمة التي عرضت هذا الموضوع، ولا ريب أن أحمد بن جعفر استفاد ممن قبله، ويتجلى هذا في ردوده على بعض العلماء؛ إذ لو لم يكن مطلعاً على أقوال من سبقه لَمَا وافق بعضهم في مواضع، ورد قول بعضهم الآخر في مواضع أخرى.

وقد بقيت وقوفه مبثوثة في كتب الوقف والابتداء، وبعض كتب التفسير ومعاني

(١) ينظر: المرجع السابق.

(٢) وذكر نحو هذا التعريف ابن الأنباري في الإيضاح: (١/١٤٩)، وأبو عمرو الداني في المكنى: (١٤٠)، والزرکشي في البرهان: (١/٥٠٦)، وغيرهم من الأئمة الأعلام.

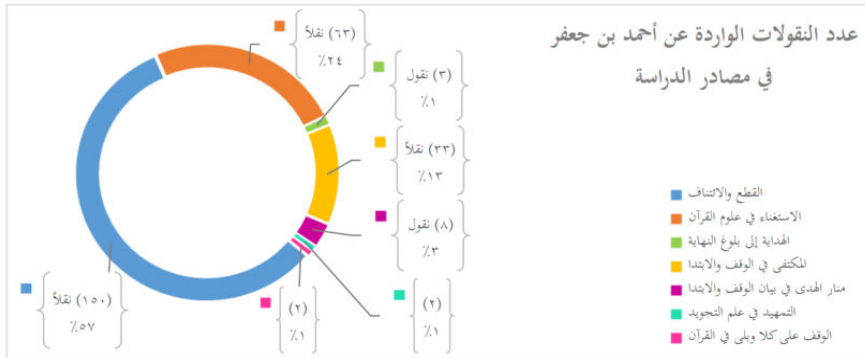
القرآن، وغيرها من المصنفات التي أولت اهتماماً بهذا العلم الجليل إلى يومنا هذا - حسب ظني -.

وبلغ عددُ النقولِ عنه في الوقوفِ في مصادرِ الدراسة^(١) مئتين وواحداً وستين نقلاً مع التكرار، ومئةً وتسعةً وستين نقلاً بغير تكرار، وذلك في سبعٍ وأربعين سورةً، تفرّدت بعضُ المصادرِ بالنقلِ عنه، واشتركت في مواضعٍ أخرى.

بينما تنوعت الصيغُ الواردةُ عنه في الحكمِ على الوقفِ، فمما وردَ عنه من أنواعِ الوقفِ: وقفُ التمام، والوقفُ التامُّ، والتّمُّ، والحسنُ، والصالِحُ، والجائزُ.

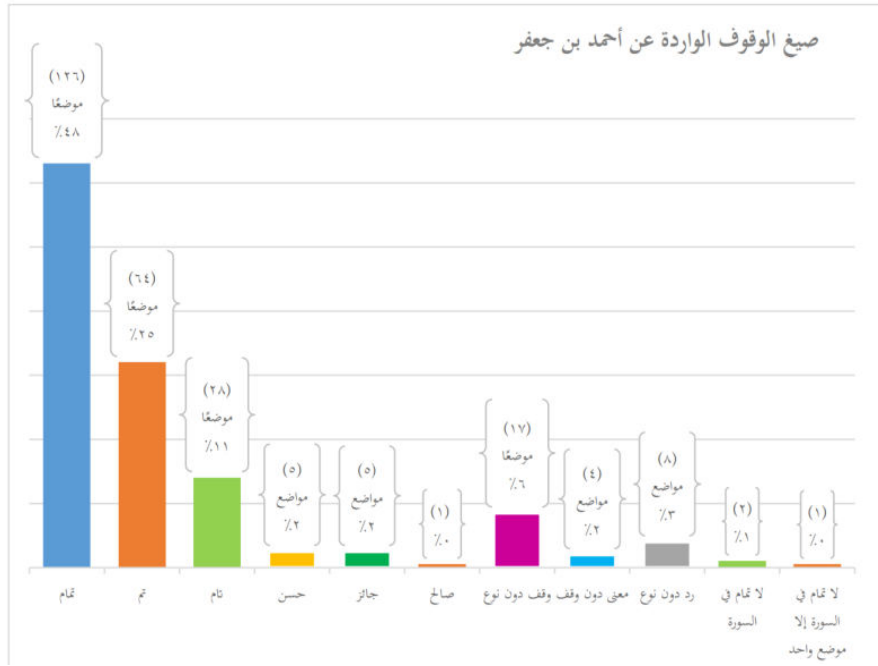
وُنقل عنه في غير ما مرّة الإشارةُ إلى موضعِ الوقفِ دون بيانِ نوعه، وكذا في مواضعٍ قليلةٍ يُنسب إليه المعنى دونَ حكمِ الوقفِ، أو يردُّ فيه على العلماءِ دونَ إشارةٍ إلى حكمِ الوقفِ عنده أيضاً.

وفيما يلي رسمٌ بيانيٌّ تُذكر فيه عددُ النقولِ الواردةِ في مصادرِ الدراسة، وبيانُ كلِّ نوعٍ من أنواعِ الوقفِ الواردِ عنه فيها:



(١) وقد أشرت إليها في حدود البحث، ينظر: (٥)، من هذا البحث.

وفيما يلي أيضًا بيانٌ مجملٌ لنسبة صيغ الوقوف الواردة عنه في المصادر -مع التكرار-:



وهو كما يظهر في الرسم البياني: أن وقف تمام هو الأكثرُ دورانًا عند أحمد بن جعفرٍ دون غيره من اصطلاحات الوقف الأخرى، ويليه الـ(تم)، ثم الوقف التام، ويليه ما ذكر وقفًا دون بيان نوعه، ثم ما ورد عنه في تعقبه على العلماء، ثم الوقف الحسن والجائز بالمرتبة نفسها، يليهما رتبة المعاني الواردة عنه في بعض الآيات دون بيان حكم للوقف فيها، ثم ما ورد عنه أنه قال لا تمام في هذه السورة، وفي آخر القائمة الوقف الصالح، ومعه ما روي عنه أنه قال: لا تمام في السورة إلا موضع واحد بالرتبة نفسها.

وهناك ملحوظ آخر يمكن التنبيه إليه ووضع استشكالٍ حوله، وهو لم عبّر عن بعض الوقوف بـ(التمام)، والآخر بـ(تم)، وبـ(التام) أحيانًا أخرى؟ ما الفرق بين هذه الصيغ؟ هل تتفاوت هذه الاصطلاحات فيما بينها في المعنى؟ هل هناك ملحوظ دقيق

بينها ففرّق بينها في الصياغة؟ هل هو بمثابة الوقف (التام) و(الأتم منه) كما هو في اصطلاح بعض أهل الصنعة^(١)؟

وهذا ما أميل إليه؛ وإلا لَمَا ذَكَرَ المصنّفُ أن الوقفَ على قوله كذا (تم)، والوقف على قوله كذا (تمام) في موضعين متتالين من السورة^(٢)، والله أعلم.

والأصل في هذا أن تُدرس هذه المصطلحات دراسةً مصطلحيةً، ثم تُستقرأ هذه الصيغ وتُدرس دراسةً تحليليةً موازنةً في مواضعها، ويحاول الباحث استنباط أسباب التعبير عن الصيغة الواحدة في المواضع المتعددة، وهل هي مترادفةٌ حقيقةً؟ أم أن بينها ملحظاً دقيقاً؟ وذلك أن هذه الظاهرة شائعةٌ في بعض الكتب المتقدمة من كتب الوقف والابتداء، ولستُ أميلُ مع القول القائل بترادفهما؛ لما ذكرتُ، والله أعلم.

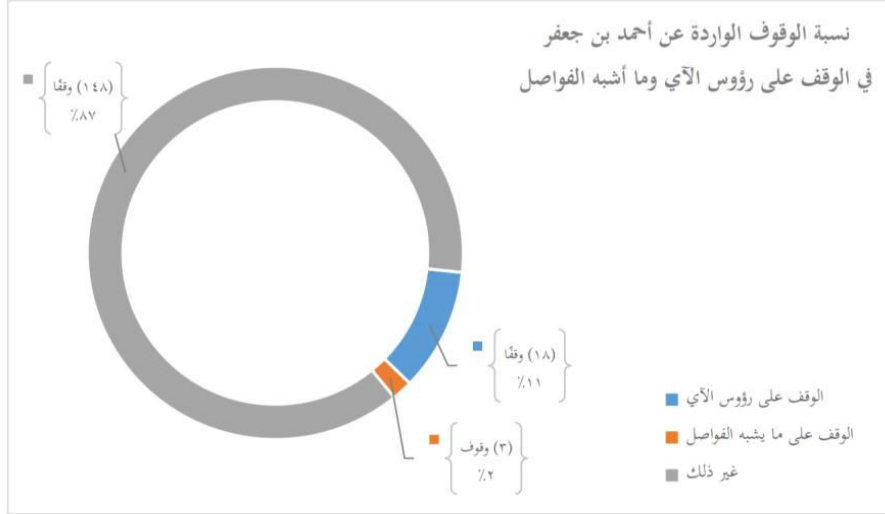
ومما يُلاحظ في منهجه أيضاً - مراعاته الوقف على رؤوس الآي في بعض الوقوف التي نُقلت عنه، وهو ما يمثل أحد عشر في المئة من عموم النقولات الواردة عنه - بغير تكرارٍ - إذ بلغ عددُ الوقوفِ عنه على رأسِ الآي ثمانية عشرَ وقفًا، وعلى ما يُشبه الفواصل^(٣) ثلاثةَ وقوفٍ، وتُمثل نسبةً اثنين في المئة من عموم النقولات المنسوبة إليه بغير تكرارٍ.

وفيما يلي رسمٌ بياني يُبين نسبةً هذه الوقوفِ إلى عامةِ الوقوفِ الواردةِ عنه:

(١) كالإمام ابن سعدان الضرير (ت ٢٣١هـ) في كتابه الوقف والابتداء، وأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) في كتابه المكتفى في الوقف والابتداء، وغيرهما.

(٢) ينظر: (٣٢)، و(٤١)، من هذا البحث.

(٣) وذلك حسب اعتبار الداني في كتابه البيان في عدّ آي القرآن. والفواصل: جمع فاصلة، وهي الكلام التام المنفصل مما بعده، وقد يكون رأس آية، فكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية. ينظر: البيان في عدّ آي القرآن: (١٢٦).



بالإضافة إلى أنه - يشير - أحياناً - إلى مواضع الابتداء - وهي قليلة - وتمثل خمسة في المئة، بواقع ثلاثة عشر موضعاً.

ومن منهجه - اعتناؤه بأقوال المفسرين واعتباره بعض الوقوف بناءً عليها، وقد ذكر عنه في غير ما موضع سبب اختياره للوقف بناءً على قول تفسيري؛ كدليل على أن التفسير يؤيد ما ذهب إليه، فمِن ذلك:

- ما جاء عنه في الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾^(١)

[المؤمنون: ٥٠]

قال أحمد بن جعفر: تمام.

وقال: هو مخاطبة للنبي ﷺ وحده، كما قال الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، يريد به نعيم بن مسعود وحده. ويؤيده ما ذهب إليه ابن قتيبة - وهو أحد قولي التفسير - أن الخطاب ههنا للنبي صلى الله عليه وسلم^(٢)؛ فیتم المعنى على ما قبله.

والقول الآخر - وهو اختيار الطبري في تفسيره - أن الخطاب ليعسى عليه

(١) ينظر: (٥٣)، من هذا البحث.

(٢) ينظر: تفسير غريب القرآن: (٢٩٧).

السلام؛ فلا يتم المعنى؛ لأن الآية قبلها جاءت في سياق قصة عيسى عليه السلام وأمه.

فيظهر في هذا المثال إحماله الوقف على التفسير بوضوح. كما أن أحمد بن جعفر يوافق في مواضع عدة من الوقوف الواردة عنه التفسير الذي يوافق قول المشهورين من الصحابة والتابعين، كابن عباس رضي الله عنه، وابن مسعود رضي الله عنه، ومجاهد، والحسن، وغيرهم.

ولا يلزم أن يصرح بذلك عنهم، بل يوجه أحياناً الاختيار توجيهاً تفسيرياً يوافق قولهم، وأحياناً أخرى يغفل ذلك - مع موافقته للتفسير كما ذكر سابقاً -، ولعل سبب عدم توجيه اختياره - وهي السمة الغالبة في النقولات الواردة عنه - يرجع إلى قصد الاختصار منه أو ممن نقل عنه، أو لعدم احتمال المعنى أو توجيهه قولاً آخر، أو لشهرة القول وبداهته، والله أعلم بالصواب. ومن أمثلة ذلك:

- ما جاء عنه في الوقف على قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١)، ثم الابتداء بقوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾.

فهو في اختياره يوافق قول جمهور المفسرين من الصحابة وغيرهم في أن المراد بالتأويل في الآية عاقبة الشيء وما يؤول إليه؛ فيجب الوقف حينئذ عندهم على قوله تعالى: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، على معنى أنه لا يعلم تأويل ذلك إلا الله وحده، وأما الراسخون في العلم فيقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾.

وأما الوقف الواجب في القول الآخر من المراد بالتأويل - وهو التفسير -؛ فعلى قوله تعالى: ﴿فِي الْعِلْمِ﴾، ويكون معنى الآية: إن الراسخين في العلم يعلمون تأويله. ومن توجيهاته التي يمكن أن تجعل قاعدة أو أصلاً في هذا العلم - إن صحت - ولها علاقة وثيقة بالتفسير: ما جاء في قوله تعالى: ﴿عَهْدًا كَلًّا﴾ [مريم: ٧٨-٧٩].

(١) ينظر: (٢٦)، من هذا البحث.

قال أحمد بن جعفر: هذا الوقف، وكذلك كل ﴿كَلَّا﴾ في القرآن إذا كانت مثلها^(١).

فجعل الوقف على ﴿كَلَّا﴾ في كل القرآن، قاعدة مطردة عنده إذا انضبطت بضابط المثال المذكور - ولعله يريد موافقته في المعنى - والله أعلم. وكذا من منهجه - إحماله الوقف على بعض الأوجه النحوية المختلف فيها بين النحاة والتي يرى وجاهتها، فمن ذلك:

- ما جاء في الوقف على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢) [الأحزاب: ٦٠] تم الكلام، وهو قول أحمد بن جعفر على أن يستأنف: ﴿مَلْعُونِينَ﴾ [الأحزاب: ٦١]، وتنصبه على الشتم. وهذا أحد الأوجه النحوية الواردة في إعراب الآية، وليست هي المختارة عند كل النحاة.

وذهب بعضهم إلى أن الوجه نصبها على الحال. ومن أمثلة إحماله الوقف أيضًا على بعض الأوجه النحوية المختلف فيها بين النحاة، والتي قدم فيها التوجيه التفسيري على النحوي:

(١) ذكره النحاس في القطع والانتشاف: (٤٠٤) عند عدده لأحكام ﴿كَلَّا﴾ في القرآن في هذا الموضع من السورة، وأدرج قول أحمد بن جعفر تحت المذهب الثاني - وهو القول بالوقف على ﴿كَلَّا﴾ في جميع القرآن مطلقًا.

ولعل أحمد بن جعفر قصد الوقف على ﴿كَلَّا﴾ إذا كانت بمعنى الردع والزجر - كما جاءت بهذا المعنى في المواضع الستة الواردة عنه في الوقف على ﴿كَلَّا﴾ في مواضع مختلفة من القرآن وأشير إليها في موضعها - وإلا ما معنى تقييده الوقف على ﴿كَلَّا﴾ بقوله: «إذا كانت مثلها»؟! هذا احتمال، ويبقى لوروده تحت القول الثاني وجه إشكال، ولم أتمكن من الحصول على نسخة أخرى أو طبعة محققة أخرى قد تبين الإشكال؛ إذ لعله يتبين المراد بصورة أوضح بها، والله أعلم بالصواب. وقد بينت موقف العلماء من هذا الوقف على كلا الاحتمالين في موضعه، وبالله التوفيق. ينظر: (٤٦)، من هذا البحث.

(٢) ينظر: (٥٠)، من هذا البحث.

- ما جاء في الوقفِ على قوله تعالى: ﴿عَوَجًا ۝ قِيَمًا﴾^(١) [الكهف: ١-٢]:
قال أحمد بن جعفر: ﴿قِيَمًا﴾ تمامٌ.
على أنه من المقدم والمؤخر، والمعنى: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب
قيماً ولم يجعل له عوجاً.
وعلى هذا التفسير ابن عباس رضي الله عنه، ومجاهد، وسفيان، وغيرهم. ومن النحويين:
نصير وابن قتيبة، والأخفش.
ورد ذلك النحاس، قال: «أما أقوال أهل التأويل المتقدمين، فإنما هي تفسيرٌ،
وليست بتوقيف على التمام، وليس يجوز أن يكون التمام: ﴿قِيَمًا﴾؛ لأن بعده لام
(كي)، ولا بد من أن تكون متعلقة بما قبلها، ولست أدري كيف أغفل هذا من
النحويين من ذكرناه؟!».
والأبين والأولى عنده الوقف على رأس الآية: ﴿عَوَجًا﴾، ثم يبدأ: ﴿قِيَمًا...﴾
على معنى: أنزله قيماً.
قال: «فإن لم يُفسر هذا؛ لم يكن التمام إلا على قوله جل وعز: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ
قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤]، ولا تلتفت إلى قول من يقول أكره الوقوف على
مثل هذا، فإنه مخالف لأهل العلم».
وليس ينبغي أن يُظن أن جل اختياره -النحوية منها خاصة- يخالف فيها أهل
اللغة والمشتغلين بعلم الوقف والابتداء، بل إن له اختيارات ارتضوها، وثنوا عليه
فيها بالتعليل والتدليل^(٢)، وفي الإشارة غنية عن البيان.
ومما يُعول عليه أحمد بن جعفر - أيضاً في اختياره الوقف اختلاف القراءات
الواردة في الآية، بل إن حكم الوقف عنده -أحياناً- يتعدّد بتعدد القراءات، وهو في
ذلك كله لا يخرج عن القراءات العشر المتواترة التي استقر عليها بعد ذلك؛ ولعل
هذا يُشير إلى معرفته بالقراءات وأحوالها، وبناءه صحة الوقف على صحتها،
والله أعلم.

(١) ينظر: (٤٥)، من هذا البحث.

(٢) ينظر: (٣٠)، و(٤٣)، من هذا البحث.

ومن ذلك:

- ما جاء في الوقفِ على قوله تعالى: ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾^(١) [المؤمنون: ٥١]:
قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: تمَّ على قراءةٍ من قرأ: ﴿وَإِنَّ﴾ [المؤمنون: ٥٢] بالكسرِ
على الاستئناف.
ومنه أيضاً:

- ما جاء في الوقفِ على قوله تعالى: ﴿وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾^(٢) [النور: ٥٨]:
فالتمامُ عنده عليها على قراءةٍ من رفع: ﴿تَلْكَ﴾ [النور: ٥٨].
قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ومن قرأ: ﴿تَلْكَ عَوْرَتٍ لَّكُمْ﴾ بالنصب؛ فتمامه: ﴿تَلْكَ
عَوْرَتٍ لَّكُمْ﴾.

ويتبين مما سبق؛ تنوعُ مجالاتِ التوجيهِ عند أحمدَ بنِ جعفرٍ، فمنها ما كان
تفسيرياً، ومنها ما كان نحويّاً، وكذا منها ما كان قرائياً، وإحتماله الوقفَ على تلك
الاعتباراتِ وتعليقاته وتوجيهاته في هذا؛ حريةً بالبحثِ والنظرِ والدراسةِ، ولا سيما
ما خالفَ فيها بعضُ أهلِ العلمِ ممن عُرف عنهم الاشتغالُ بهذا العلمِ مما ردُّوا
عليه فيه.

وإنما كانت مخالفةُ العلماءِ لأحمدَ بنِ جعفرٍ -في بعضِ اختياراته- في
أمورٍ ثلاثةٍ:

أولها: في اختيارِ الوقفِ وعدمه: وذلك إما أن يعدّه أحمدُ بنُ جعفرٍ وقفاً
ويخالفوه في ذلك، أو العكس^(٣).

ثانيها: في اتفاقهم على اختيارِ الوقفِ، واختلافهم في نوعه: كأن يرى أحمدُ بنُ
جعفرٍ أن الوقفَ على قوله كذا تمامٌ، ويرى غيره بأنه كافٍ، أو حسنٌ، أو نحو ذلك،

(١) ينظر: (٥٣)، من هذا البحث.

(٢) ينظر: (٥٥)، من هذا البحث.

(٣) ينظر: (٥٣)، و(٥٦)، من هذا البحث.

أو العكس^(١).

ثالثها: في اتفاهم على اختيار الوقف ونوعه، واختلافهم في التوجيه أو المعنى، كأن بيني أحمد بن جعفر اختياره الوقف على وجه نحوي أو تفسيري، وبينني غيره الوقف على وجه غير الذي ذكره، وإن كان على الوجه الذي ذكره أحمد بن جعفر فهو عنده كافٍ أو حسنٌ أو غير ذلك، أو العكس^(٢).

أما ما يتعلق بموقف أحمد بن جعفر في رد بعض أقوال العلماء في حكم الوقف والابتداء، فعلى حالين:

الحال الأول: أن يخطئ القول دون تعليل، وهو في ذلك على حالين أيضاً: إما أن يبين حكم الوقف عنده في ذلك الموضوع، أو لا يفعل^(٣).

الحال الثاني: أن يخطئ القول مع التعليل، وهو في ذلك أيضاً على حالين المذكورين في الحال الأول^(٤).

ولكل صورة مما سبق أمثلة متعددة، سوى ما أشير إليه.

وبعد، فهذا عرض موجز لدراسة منهج أحمد بن جعفر في الوقف والابتداء من خلال الأقوال المنقولة عنه - التي هي فحوى المبحث التالي - وبالله التوفيق.



(١) ينظر: (٢٥)، من هذا البحث.

(٢) ينظر: و(٣٦)، و(٥٧)، من هذا البحث.

(٣) ينظر: (٢٨)، من هذا البحث.

(٤) ينظر: (٢٤)، و(٣٩)، من هذا البحث.

المبحث الثالث النقول الواردة عن أحمد بن جعفر في الوقف والابتداء

سورة البقرة:

رَدَّ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ مَذْهَبَ نَافِعٍ فِي أَنْ التَّمَامَ قَوْلُهُ: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [٢].

قال: لا بد من عائِدٍ^(١).

قال أحمد بن جعفر: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [٢٦] تمام^(٢).

وقال أحمد بن جعفر: لو وقف واقفٌ على ﴿مَثَلًا مَّا﴾ [٢٦] جاز وكان حسناً^(٣).

وقال أحمد بن جعفر الدينوري: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ﴾ [١٠٢] تام^(٤).

(١) ذكره النحاس في القطع والانتشاف: (٣٣)، والأدفوي في الاستغناء: (١/ ظ ٢١). والأشموني في منار الهدى: (٧٦).

ورَدَّ عليه بأن هذا لا يلزم، ولم يخلُ ﴿الْكِتَابُ﴾ من عائِدٍ في صلته وصفته، ولكن قد أضمر محلاً تتصل به هاء، فالمحل خبر التبرئة، والهاء عائِدَةٌ على الكتاب، ثم ألقيا لوضوح معنيهما، ولا يُستنكر إضمار خبر التبرئة في حال نصب الاسم ورفعها.

حكى نحو هذا النحاس في القطع والانتشاف: (٣٣)، والأدفوي في الاستغناء: (١/ ظ ٢١)، والداني في المكتفى: (١٥٨-١٥٩)، والأشموني في منار الهدى: (٧٦-٧٧)، وذكروا أمثلة من كلام العرب، وأوجهًا إعرابية توافق قول نافع في المسألة.

(٢) نُسبت في النسخة المطبوعة للقطع والانتشاف: (٤٦) إلى أحمد بن جعفر، والصحيح - والله أعلم - أن هذا من قول أحمد بن موسى، وكذا هي في النسخة المخطوطة: (ظ ١٧)، وكذا هي في الاستغناء: (١/ ظ ٦٠)، والمكتفى: (١٦٢).

(٣) ذكره النحاس في القطع والانتشاف: (٤٦)، والأدفوي في الاستغناء: (١/ ظ ٦٠)، والداني في المكتفى: (١٦٢).

وكذا ذكر النحاس أنه حسن، إلا أنه قال: «ولكن الانتشاف لما بعدها قبيح؛ لأنه منصوب مردود على ما قبله»، والوقف المختار والتمام عنده على قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾، ونسبه إلى أبي حاتم. وردَّ الداني قول أحمد في الوقف، قال: «لأن ﴿مَّا﴾ زائدة مؤكدة فلا يُتبدأ بها، ولأن ﴿بُعُوضَةً﴾ بدل من قوله: ﴿مَثَلًا﴾ فلا يقطع منه». وقال زكريا الأنصاري في المقصد: (٨٩): «جائز، وليس بحسن؛ ف﴿مَثَلًا﴾ مفعول ﴿يَضْرِبُ﴾ و﴿مَّا﴾ صفة ل﴿مَثَلًا﴾ زادت النكرة شياعاً، و﴿بُعُوضَةً﴾ بدل من ﴿مَّا﴾».

(٤) ذكره الداني في المكتفى: (١٦٩).

=

وقال الدينوري: ﴿مَنْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [١٠٩] الوقف^(١).
 ومن قرأ: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرَّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾^(٢) [١٢٦] فهذا الوقف
 على ما قال أحمد بن جعفر^(٣).
 وقال الدينوري: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتُوا﴾ [١٥٤] تام، ثم بتدئ^(٤) ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ﴾
 بتقدير: بل هم أحياء^(٥).
 وقال الدينوري: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ [١٨٠] تام^(٥).
 قال أحمد بن جعفر: ﴿قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ﴾ [٢٦٠] تمام^(٦).

ووافقه زكريا الأنصاري في المقصد: (١٠٦) نقلاً عن نافع وغيره. وهو حسن عند الداني، وليس بتمام ولا كاف.
 (١) ذكره الداني في المكتفى: (١٧٠-١٧١)، ولم يذكر نوعه.
 واكتفى الداني بالنقل عنه وعن وافقه.
 (٢) بتخفيف التاء وجزم العين، وفتح الراء من: (أَضْطَرَّهُ)، ووصل: (ثُمَّ أَضْطَرَّهُ) بغير قطع ألفها، على وجه الدعاء من إبراهيم ربه لهم والمسألة، وبه قال ابن عباس ومجاهد، وهي قراءة ابن عامر. ينظر: تفسير الطبري: (٢/٥٤٥-٥٤٦)، والنشر: (١٤٠).
 (٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٧٨-٧٩)، ولم يذكر نوعه.
 ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (١٧٥).
 (٤) ذكره الداني في المكتفى: (١٧٨).
 وهو حسن عند الداني في المكتفى.
 (٥) ذكره الداني في المكتفى: (١٨٠).
 وغلط هذا القول النحاس في القطع والائتناف: (٩١)، قال: «ليس ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ بتمام؛ لأن قول الوصية للوالدين معناه: فرض عليكم الوصية للوالدين والأقربين، أو قيل لكم هذا». واختار الداني قول النحاس في المكتفى، إلا أنه جوز أن يقطع من ذلك على أن يكون التقدير: فعليكم الوصية، ويكون المرفوع بـ ﴿كُتِبَ﴾ مضمراً تدل عليه ﴿وَصِيَّةٌ﴾، وليس هذا اختياره. وبنحو هذا أيضاً قال الأشموني في منار الهدى: (١٢٣-١٢٤).
 (٦) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (١٠٩). ومكي في الوقف على كلا وبلى في القرآن: (٧٨)، ولم يذكر نوع الوقف عنه، وكذا ابن الجزري في التمهيد: (١٨٩).
 وهو عند الداني في المكتفى: (١٩٠) كاف، وعلى ﴿قلبي﴾ أكفى منه. وجعله زكريا الأنصاري في المقصد: (٥٢) في القسم الذي يختار الوقف فيه على ﴿بَلَىٰ﴾.

سورة آل عمران:

الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [٧]، ثم الابتداء بقوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ﴾، قول أحمد بن جعفر^(١).
﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ اللَّتَيْنِ﴾ [١٣] تم^(٢).

زعم أحمد بن جعفر أن الوقوف في القراءتين^(٣) جميعاً إذا أردت الوقوف الحسن: ﴿رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾ [١٤٦].
وأن التمام: ﴿وَمَا أَسْتَكْأَنُوا﴾^(٤) [١٤٦].

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (١٢٥).

على معنى أنه لا يعلم تأويل ذلك إلا الله وحده— والمراد بالتأويل عندهم ههنا عاقبة الشيء وما يؤول إليه— وأما الراسخون في العلم فيقولون: ﴿ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، وإلى هذا ذهب كثير من أهل التفسير من الصحابة والتابعين وغيرهم، كابن عباس وعائشة وابن مسعود، والحسن وأبي نهيك والضحاك، وغيرهم. وهو اختيار الداني في المكتفى: (١٩٥-١٩٧)، وجعل الوقوف عليه تاماً. وكذا هو اختيار ابن الغزال في الوقف والابتداء (٢١٢/١)، قال: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ شبه التام عند الأصاغر النجباء، والأكابر القدماء، وذكر أوجه تعضد هذا القول. وعليه نص ابن الطحان أيضاً في نظام الأداء: (٣٥-٣٦)، وجعله من القطع الذي يحتمل التمام والوصل من جهة التأويل، فمن جعل الراسخين عالمين به— والمراد عندهم ههنا التأويل الذي هو بمعنى التفسير— لم يكن تاماً ووجب الوصل، واختار القول الأول. وبنحو هذا ذكر زكريا الأنصاري واختاره في المقصد: (١٥٥). ينظر أيضاً: تفسير الطبري: (٢١٨-٢١٩، ٢٢٥)، والقطع والائتناف: (١٢٤-١٢٥).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (١٢٧).

والوقف كاف عند الداني في المكتفى: (١٩٧).

(٣) يريد القراءتين الواردتين في قوله تعالى: ﴿وَكَايِنٍ مِّن نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾، قرأها نافع وابن كثير والبصريان بضم القاف وبحذف الألف: (قُتِلَ)، وقرأها الباقون بفتح القاف وبإثبات الألف: ﴿قَتَلَ﴾. ينظر: النشر: (١٩٥).

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (١٥٠).

قال النحاس: «ويحتج له بأن سعيد بن جبيرة قال: (ما سمعنا بنبي قط قُتل في حرب)، فإن قيل: فكيف يكون قُتل معه ربيون، وبعده: ﴿وَمَا صَعَفُوا وَمَا أَسْتَكْأَنُوا﴾؟ فالجواب على هذا أنه جاء على كلام العرب: يقولون: قُتل بنو فلان، وقد بقي منهم، ولم يُقتلوا كلهم، فيكون ﴿فَمَا وَهَنُوا﴾: فما وهن الباقون». في النسخة المطبوعة تحريف وسقط: (قاتل في حرب... فكيف يكون قاتل معه ربيون... ولو يقتلوا (...)) فما وهن الباقون، وصوابه من النسخة المخطوطة—وكما يدل عليه السياق أيضاً—،

والوقفُ على ﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ﴾ [١٥٤] عند أحمد بن جعفرٍ تمام^(١).
التمامُ عند أحمد بن جعفرٍ: ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^(٢) [١٦٩].
﴿وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [١٨٨] تمَّ عند أحمد بن جعفرٍ^(٣).
﴿فَقَامَتَا﴾ [١٩٣] تمَّ عن أحمد بن جعفرٍ^(٤).

ينظر: (ظ ٥٤). ولم ينص الداني في المكتفى: (٢١٠-٢١٢) على الوقف على قوله: ﴿رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾، والوقف عنده على قوله: ﴿وَمَا أَسْتَكْتَابُوا﴾ كاف.
(١) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (١٥٢)، والأشموني في منار الهدى: (١٩٢)، وقال -نقلًا عنه-: «تام».

ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٢١٢)، والوقف عنده بعده على قوله: ﴿كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ كاف.
(٢) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (١٥٤)، وكذا في النسخة المطبوعة، وفي النسخة المخطوطة ذكره دون قوله: ﴿يُرْزَقُونَ﴾، وجعل الوقف على قوله: ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾، ينظر: (ظ ٥٥).
ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٢١٣)، وخالف القول بالوقف عليه زكريا الأنصاري في المقصد: (١٩٦)، قال: «لأن ﴿فَرَجِينَ﴾ حال من فاعل ﴿يُرْزَقُونَ﴾». وبنحوه قال الأشموني في الوقف عليه في منار الهدى (١٩٦). وأما على ما ورد عن أحمد بن جعفر في النسخة المخطوطة؛ فعلى هذا اختيار الأشموني، قال: «وهذا الوقف يبنى عن اجتماع الرزق والفرح في حالة واحدة، فلا يُفصل بينهما، وكثير من القراء يتعمده، وليس بخطأ، وهو منصوب عليه، والله أعلم بكتابه». ولم أجد من نسب الوقف إلى أحمد بن جعفر سوى النحاس، والله أعلم بالصواب.
(٣) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (١٥٦)، وفي النسخة المطبوعة نسب القول إلى نافع، ثم قال: «وما بعده على ذلك أحمد بن جعفر»، وفي المخطوط: «وتابعه على ذلك أحمد بن جعفر»، وهو الأليق بالسياق، والله أعلم. ينظر: (ظ ٥٦).

وغلظه النحاس في ذلك، قال: «لأنه لم يأت خبر ﴿تَحْسَنِينَ﴾، ولكن الوقف الكافي: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَقَارِعٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾، والتمام: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾»، وبنحوه قال ابن الغزال في الوقف والابتداء: (٢٤٣/١)، وقال الأشموني في منار الهدى: (١٩٩-٢٠٠) في الوقف على قوله: ﴿بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾: «وهو غير جيد، والأولى وصله؛ لأن قوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ﴾ بدل مما قبله». ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٢١٤).

(٤) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (١٥٧)، وسقط نوع الوقف من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (ظ ٥٦-٥٧).
وخالفه النحاس في الوقف عليه؛ قال: «لأن ما بعده من كلامهم أيضًا». وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٢١٤).

خطأ أحمد بن جعفر قول من قال بأن التمام: ﴿وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِمْ﴾ [١٩٩]؛ لأن ﴿خَشِعِينَ﴾ منصوبٌ على الحال بما قبله، فلا يتم الكلام قبله^(١).

سورة النساء:

قال أحمد بن جعفر: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٦] تم^(٢).
﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [٨] تم^(٣).

﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [١٢] قال أحمد بن جعفر: تم؛ لأنه شرطٌ معه جوابه^(٤).

وقال الدينوري: ﴿إِنِّي تُبِّئُكَ النَّارَ﴾ [١٨] تمام^(٥).

وقال الدينوري: ﴿وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [١٨] تام^(٦).

(١) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (١٥٨).

(٢) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (١٦٠).

وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٢١٧).

(٣) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (١٦٠).

وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٢١٧)، وآخر الآية أكتفى منه.

(٤) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (١٦١).

وخالف هذا القول ابن الأنباري في الإيضاح: (٥٩٣/٢)، قال: «لأن هذه الموارث إنما تصل إلى أهلها من بعد وصية يوصى بها، ومن بعد الدين»، وبنحو هذا قال النحاس. ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٢١٨).

(٥) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (١٦٢)، والداني في المكتفى: (٢١٨).

وخالف هذا القول ابن الأنباري في الإيضاح: (٥٩٥/٢)، وكذا النحاس في القطع والانتناف: (١٦٢)، قال: «وهذا غلط بيِّن؛ لأن ﴿وَالَّذِينَ يُمُوتُونَ﴾ معطوف على ما قبله، فلا يتم الكلام حتى يأتي بالمعطوف ولا سيما المخفوض؛ لأن التقدير في العربية: وليست التوبة للذين يعملون السيئات ولا الذين يموتون وهم كفار، والتمام: ﴿أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾»، وبنحوه قال الداني، والأسموني في منار الهدى: (٢٠٧).

(٦) ذكره الداني في المكتفى: (٢١٨).

ووافقه زكريا الأنصاري في المقصد: (٢٠٧). وخالفهما الداني في المكتفى، قال: «وليس كذلك؛ لأن ﴿أُولَئِكَ﴾ إشارة إلى المذكورين قبل».

قال أحمد بن جعفر: ﴿فَتَيِّبَتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [٢٥] ههنا تمام الكلام^(١).
قال أحمد بن جعفر: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [٤٣] هذا التمام، والمعنى:
ولا تقربوا موضع الصلاة، أي: المساجد جنباً ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ إلا أن تمرُّوا ولا
تقعدوا^(٢).

وقال الدينوري: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً﴾ [١٧١] تمام^(٣).

سورة المائدة

قال أحمد بن جعفر: ﴿عَلَىٰ آلَا تَعْدِلُوا﴾ [٨] تم^(٤).

وقال أحمد بن جعفر: ﴿مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾ [١١٦] تم؛ لأن الباء جواب الجحد.
قال: وحكي عن بعضهم: ﴿إِنْ كُنْتُ فُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [١١٦]،
وهذا خطأ^(٥).

قال أحمد بن جعفر: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾ [١٢٠] تم^(٦).

(١) ذكره النحاس في القطع والانتفاف: (١٦٣ - ١٦٤).

وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٢١٩).

(٢) ذكره النحاس في القطع والانتفاف: (١٦٦).

ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٢٢٠)، والوقف عنده بعده على قوله: ﴿حَتَّىٰ تَعْتَسِلُوا﴾ كاف.

(٣) ذكره النحاس في القطع والانتفاف: (١٩٤)، والداني في المكتفى: (٢٤٤).

وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٢٣٣).

(٤) ذكره النحاس في القطع والانتفاف: (١٩٧)، والأدفي في الاستغناء: (٢ / ٢١٢).

وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٢٣٤).

(٥) ذكره النحاس في القطع والانتفاف: (٢١٧).

قال النحاس: «لم يبين العلة من أين صار خطأ، وشرح هذا أن أقول: من قال التمام: ﴿سُبْحَانَكَ مَا

يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي﴾ خطأ؛ لأن الباء:

١ - إن كانت غير متعلقة بشيء؛ فذلك غير جائز.

٢ - وإن كانت للقسم؛ لم يجز؛ لأنه لا جواب ههنا.

٣ - وإن كانت يُنوي بها التأخير؛ كان خطأ؛ لأن التقديم والتأخير مجاز، ولا يستعمل المجاز إلا

بتوقيف أو حجة، ولا حجة في ذلك ولا توقيف».

والوقف على قوله: ﴿مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾ كاف عند الداني في المكتفى: (٢٤٥).

(٦) ذكره النحاس في القطع والانتفاف: (٢١٨)، والأدفي في الاستغناء: (٢ / ٣٧٩)، وقال -تقلاً عنه-: «تمام».

وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٢٤٦).

سورة الأنعام:

قال الدِّينَوْرِي: ﴿لَا شَرِيكَ لَهٗ﴾ [١٦٣] تمام^(١).

قال الدِّينَوْرِي: ﴿وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ﴾ [١٦٣] تام^(٢).

سورة الأعراف:

ردَّ أحمدُ بنُ جعفرٍ مذهبَ نافعٍ في أن التمام قولُه: ﴿مَكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [١٢٣].

وزعمَ أن التمام: ﴿لِيُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا﴾؛ قال: لأن اللامَ من صلة ﴿مَكَرْتُمُوهُ﴾^(٣).

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: التمام: ﴿لَهُ حُورٌ﴾ [١٤٨]؛ لأن ﴿لَهُ﴾ من صلة (جسد)^(٤).

وقال الدِّينَوْرِي: التمام ﴿قَالُوا بَلَى﴾^(٥) [١٧٢].

(١) ذكره الداني في المكنف: (٢٦٤).

وهو كاف عند الداني في المكنف.

(٢) ذكره الداني في المكنف: (٢٦٤).

وهو كاف عند الداني في المكنف.

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٢٥٩)، والأدفيوي في الاستغناء: (٢/ ١٩٣).

والوقف عند الداني في المكنف: (٢٧٤) على قوله: ﴿أَهْلَهَا﴾ كاف.

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٢٦٢)، والأدفيوي في الاستغناء: (٣/ ٧).

وهو كاف عند الداني في المكنف: (٢٧٦).

(٥) ذكره الداني في المكنف: (٢٧٨).

على أن يكون قوله بعد ذلك: ﴿شَهِدْنَا﴾ من قول الله تعالى أو الملائكة، وليس من قول من قالوا: ﴿بَلَى﴾، وهذا التفسير روي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه موقوفاً، وهو قول مجاهد والضحاك، وهو اختيار الطبري. وإلى هذا التفسير أشار النحاس أيضاً. وهو اختيار مكِّي في كتابه الوقف على كلا وبلى في القرآن: (٨٠)، قال: «الوقف على ﴿بَلَى﴾ حسن جيد؛ لأنها جواب للاستفهام الداخِل على النفسي قبلها، وهو قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، والمعنى: بلى أنت ربنا. ثم حذف ذلك؛ لدلالة ﴿بَلَى﴾ عليه». وهو اختيار الداني في المكنف على قراءة التاء: ﴿تَقُولُوا﴾؛ لأن ﴿أَنْ﴾ متعلقة بما بعد ﴿بَلَى﴾ من

قال أحمد بن جعفر: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لَوْ قَتَبَهَا إِلَّا هُوَ﴾ [١٨٧] تم^(١).

سورة الأنفال:

- قال أحمد بن جعفر: ﴿فَتَثَبُّوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [١٢] تم^(٢).
وقال أحمد بن جعفر: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهُهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾ [٥٠] تمام^(٣).
وقال أحمد بن جعفر: ﴿كَذَّابٍ ءَالٍ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [٥٢] تم^(٤).
قال أحمد بن جعفر: ﴿فَأَثْبِتْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [٥٨] تم^(٥).

سورة التوبة:

قال أحمد بن جعفر: ﴿إِلَّا عَنِ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا أَيَّاهُ﴾ [١١٤] تم^(٦).

- قوله: ﴿شَهِدْنَا﴾، وهي قراءة الجمهور سوى أبي عمرو، ومن قرأ بالياء - وهي قراءة أبي عمرو -: (أَنْ يَقُولُوا)؛ لم يتم الوقف عند الداني على قراءته على قوله: ﴿تَلَى﴾. والوقف على ﴿بَلَى﴾ اختيار ابن الطحان أيضاً في نظام الأداء: (٣٥ - ٣٧)، وجعله من باب القطع الذي يحتمل التمام والوصل من جهة التأويل، قال: «فإن كانت - أي: الشهادة - من بني آدم؛ لم يوقف عليه، ووقف على قوله: ﴿شَهِدْنَا﴾، ويكون كافياً». ينظر أيضاً: تفسير الطبري: (١٠ / ٥٦٤)، والقطع والانتناف: (٢٦٥). النشر: (٢٦٨).
(١) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (٢٦٨)، والأدقوي في الاستغناء: (٣ / ٥٦). وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٢٨٢).
(٢) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (٢٧٣)، وفي النسخة المطبوعة بياض، وفي النسخة المخطوطة: «تم»، ينظر: (٩٦ ظ). وذكره أيضاً الأدقوي في الاستغناء: (٣ / ٨٥). وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٢٨٤).
(٣) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (٢٧٧)، والأدقوي في الاستغناء: (٣ / ١١٥ ظ). وهو اختيار العماني في المرشد: (١ / ١٧٨)، وذكريا الأنصاري في المقصد: (٣٢٦)، قال: «وجواب (لَوْ) محذوف، تقديره: لرأيت أمراً فظيماً». وكذا هو اختيار الأشموني في منار الهدى: (٣٢٦). وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٢٨٧).
(٤) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (٢٧٨)، والأدقوي في الاستغناء: (٣ / ١١٦)، والداني في المكتفى: (٢٨٧)، قال: «تام». وهو حسن عند الداني في المكتفى: (٢٨٧).
(٥) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (٢٧٨)، والأدقوي في الاستغناء: (٣ / ١١٨ ظ). وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٢٨٧).
(٦) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (٢٩٦). ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٢٩٩)، والوقف عنده بعده على قوله: ﴿تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ وهو عنده كاف.

سورة يونس:

- عند أحمد بن جعفر: ﴿سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾ [١٠] تمام^(١).
 قال أحمد بن جعفر: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [٢٦] تم^(٢).
 ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [٣٩] تمام عند أحمد بن جعفر^(٣).
 ﴿عَقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ [٣٩] حسن عند أحمد بن جعفر^(٤).
 ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [٦٠] تمام عند أحمد بن جعفر^(٥).
 ﴿إِذْ تَقْيُضُونَ فِيهِ﴾ [٦١] تمام عند أحمد بن جعفر^(٦).
 ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [١٠٣] تمام عند أحمد بن جعفر^(٧).
 ﴿فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [١٠٧] تمام عند أحمد بن جعفر^(٨).

- (١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٠٠)، والأدقوي في الاستغناء: (٣/ ٢٧٢).
 ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٣٠٤)، والوقف عنده بعده على قوله: ﴿سَلَّمَ﴾ وهو عنده كاف.
 (٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٠٣).
 وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٣٠٦).
 (٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٠٥)، والأدقوي في الاستغناء: (٣/ ٢٨٤)، والأشموني في منار الهدى: (٣٥٩)، وقال: «تام عند أحمد بن جعفر».
 وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٣٠٨).
 (٤) ذكره الأدقوي في الاستغناء: (٣/ ٢٨٤).
 ووافقه زكريا الأنصاري في المقصد: (٣٥٩) في الوقف على قوله: ﴿عَقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾. ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٣٠٨).
 (٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٠٦)، والأدقوي في الاستغناء: (٣/ ٢٨٨)، ومكي في الهداية: (٥/ ٣٢٨٦)، ولم يذكر نوعه.
 وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٣٠٩).
 (٦) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٠٦)، والأدقوي في الاستغناء: (٣/ ٢٩٠).
 وهو تام، وقيل: كاف عند الداني في المكتفى: (٣٠٩). وهو اختيار زكريا الأنصاري في المقصد: (٣٦٢)، وهو عنده تام.
 (٧) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣١٢).
 وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٣١٢).
 (٨) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣١٢)، والأدقوي في الاستغناء: (٣/ ٣٠٣)، والأشموني في منار الهدى: (٣٦٩)، وقال -تقلاً عنه-: «تام».

=

سورة هود:

قال أحمد بن جعفر: ﴿ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ﴾ [٣] ههنا تمام الكلام^(١).
 ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾ [٥] تمام عند أحمد بن جعفر^(٢).
 ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ﴾ [١٧] تم عند أحمد بن جعفر، أي: ويتلو القرآن شاهد من
 الله جل وعز.
 قال: وهو جبريل عليه السلام^(٣).
 ﴿لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ [٣١] تمام عند أحمد بن جعفر^(٤).

وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٣١٢).

(١) ذكره النحاس في القطع والانتاف: (٣١٣).

وغلطه النحاس، قال: «لأن ﴿يُمَتِّعْكُمْ﴾ جواب الأمر»، وبنحو هذا قال الأشموني في منار الهدى:
 (٣٧٨-٣٧٩). ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٣١٣)، والوقف عنده بعده على قوله:

﴿فَضَّلَهُ﴾، وهو كاف.

(٢) ذكره النحاس في القطع والانتاف: (٣١٣)، والنسخة المطبوعة فيها زيادة قوله: ﴿أَلَا حِينَ﴾، كذا:
 ﴿لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ﴾، والصحيح - والله أعلم - عدم إثباتها؛ وذلك أنها ليست مثبتة في النسخة
 المخطوطة: (ظ ١٠٩)، ولا يتم الكلام بها.
 وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٣١٣).

(٣) ذكره النحاس في القطع والانتاف: (٣١٥)، وسقطت ﴿مِنْهُ﴾ من النسخة المطبوعة، والمثبت من
 النسخة المخطوطة، وكذا هي مثبتة عند الأدفوي في الاستغناء: (٣/ ٣١٠-٣١١)، وقال في الوقف
 عنه: «تمام».

وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٣١٤)، وعلى هذا التفسير ابن عباس، ومجاهد، والسدي،
 والضحاك، وغيرهم. وهو ما رجحه الطبري. ينظر: تفسير الطبري: (١٢/ ٣٥٧-٣٦٠).

(٤) ذكره النحاس في القطع والانتاف: (٣١٧)، والأدفوي في الاستغناء: (٣/ ٣١٥).

وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٣١٥). وخالف هذا القول العماني في المرشد: (١/ ٢٣٥)، قال:
 «أجازه بعضهم، وليس بالجيد؛ لأن قوله: ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾
 جوابه: ﴿إِنِّي إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾، وقوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ اعتراض دخل بينهما؛ فلذلك
 لم يحسن الوقف على ﴿خَيْرًا﴾، ولا بأس به إن وقف عليه واقف لطول الكلام». وبنحوه قال زكريا
 الأنصاري في المقصد: (٣٧٤-٣٧٥)، وكذا الأشموني في منار الهدى: (٣٧٤)، وهو حسن عنده،
 وقيل: كاف، وقيل: ليس بوقف؛ للتعليل الذي ذكره العماني.

- قال أحمد بن جعفر: ﴿وَمَنْ ءَامَنَ﴾ [٤٠] تم^(١).
- قال أحمد بن جعفر: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [٤٣] تم^(٢).
- قال أحمد بن جعفر: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [٤٦] تم.
- ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، أي: سؤالك إياي عملٌ غيرٌ صالح^(٣).
- ﴿وَأَمْرًا لَهُ وَ قَائِمَةٌ فَضَحِكْتُ﴾ [٧١]، قال أحمد بن جعفر: تم^(٤).

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣١٨).

والوقف عليه أكفى من الذي قبله عند الداني - وهو قوله: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ - في المكتفى: (٣١٦). وهو اختيار العماني في المرشد: (١/٢٣٧)، وهو عنده تام، وكذا زكريا الأنصاري في المقصد: (٣٧٧).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣١٩).

قال النحاس: «وهذا ليس بتمام ولا كاف؛ لأن بعده استثناء»، وبنحو هذا ذهب العماني في المرشد: (١/٢٣٨)، قال: «وقول من قال الوقف عند قول الله: ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ هو قول فاسد؛ لأن بعده حرف الاستثناء... فكيف يكون الوقف على ما دونه وهو متعلق به؟! اللهم إلا أن يكون هذا الإنسان ذهب إلى أنه استثناء منقطع من الكلام، ومعناه: لكن من رحمه الله فإنه معصوم. وفي الجملة هو وقف، ولا أحبه مع الاختيار»، والوقف عنده على: ﴿إِلَّا مَنْ رَجِمَ﴾ حسن. وبنحو ما ذهب إليه العماني ذهب الأشموني في منار الهدى: (٣٧٧). ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٣١٦)، والوقف عنده على قوله: ﴿إِلَّا مَنْ رَجِمَ﴾ كاف.

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣١٩-٣٢٠).

هذا على قراءة من قرأ ﴿عَمَلٌ﴾ بفتح الميم وضم اللام، ورفع ﴿غَيْرٌ﴾، أشار إلى ذلك ابن الأنباري في الإيضاح: (٧١٣-٧١٤)، قال: «لأن الهاء تعود على السؤال». وكذا قال النحاس، وبنحوه قال الداني في المكتفى: (٣١٦-٣١٧)، والأشموني في منار الهدى: (٣٧٧-٣٧٨)، غير أنه ذهب إلى أن الوقف عليها كاف.

وهي قراءة القراء العشرة سوى يعقوب والكسائي؛ قرأها بكسر الميم وفتح اللام، ونصب (غَيْرَ). وعلى هذا التفسير المذكور ابن عباس رضي الله عنه، ومجاهد، وقتادة، وغيرهم. وهو ما رجحه الطبري. ينظر: تفسير الطبري: (١٢/٤٣٣-٤٣٤)، والنشر: (٣٠٧).

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٢٢)، والأدفيوي في الاستغناء: (٣/٣٣٠)، قال: «تمام».

وذكر النحاس أن المعنى عنده على ألا يكون في الكلام تقديم ولا تأخير، ويكون المعنى: أنهم لما لم يأكلوا من طعام إبراهيم عليه السلام خافهم، فلما تبينوا ذلك في وجهه قالوا: ﴿لَا تَخَفْ﴾ [هود: ٧٠]؛ فضحكت امرأته سرورًا بالبشارة بزوال الخوف، وكذا على قول من قال: ضحكت تعجبًا من خوف إبراهيم؛ لأنه كان يقوم لمئة رجل، فتعجبت لخوفه من نفر. وأنكر أن يكون المعنى ﴿فَضَحِكْتُ﴾ أي: فحاضت، وأن هذا ليس موجودًا في كلام العرب، ولا عن أحد ممن يوثق به من

سورة يوسف:

وقال أحمد بن جعفر: التمام: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾^(١) [٢٣].
 ﴿فَأَرْسَلُونِي﴾ [٤٥] تمام عند أحمد بن جعفر^(٢).
 قال أحمد بن جعفر: ﴿لَا تَتْرِبْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [٩٢] تم، ثم دعا لهم فقال:
 ﴿يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٣).

سورة الرعد:

وقال أحمد بن جعفر: ﴿زَبَدٌ مِثْلُهُ﴾ [١٧] تم^(٤).
 وقال أحمد بن جعفر: ﴿فَيَمَكْتُ فِي الْأَرْضِ﴾ [١٧] تم^(٥).
 ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [١٧] تمام^(٦).

أهل التفسير. وبنحوه قال الداني في المكنفي: (٣١٦-٣١٧)، وكذا ابن الغزال في الوقف والابتداء: (٤٠٧/١)، والأشموني في منار الهدى: (٣٧٩).
 (١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٣١)، وسقط نوع الوقف من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة: (و١١٥)، وكذا هو مثبت عند الأدفوي في الاستغناء: (٤/١٠).
 وهو اختيار النحاس، قال: «لأن ﴿وَقَالَتْ﴾ معطوف على ﴿وَعَلَّقَتْ﴾». ولم ينص عليه الداني في المكنفي: (٣٥٢).
 (٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٣٣).
 وهو تام، وقيل: كاف عند الداني في المكنفي: (٣٢٧). وهو وقف تام عند العماني في المرشد: (٢٦٣/١)، وكذا زكريا الأنصاري في المقصد: (٣٩٣)، والأشموني في منار الهدى: (٣٩٣).
 (٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٣٥-٣٣٦).
 قال النحاس: «والتفسير يدل على هذا». وهو تفسير ابن إسحاق، وهو ما فسر به الطبري الآية في تفسيره: (٣٣١/١٣). وهو وقف تام عند الداني في المكنفي: (٣٢٩).
 (٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٤١)، والأدفوي في الاستغناء: (٤/٥١ ظ).
 وهو وقف كاف عند الداني في المكنفي: (٣٣٥).
 (٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٤١)، والأدفوي في الاستغناء: (٤/٥١ ظ)، وقال -نقلًا عنه-: «تمام».
 وهو وقف كاف عند الداني في المكنفي: (٣٣٥).
 (٦) ذكره الأدفوي في الاستغناء: (٤/٥١ ظ)، قال: «ووافق أبو جعفر في: ﴿الْأَمْثَالَ﴾».

﴿قُلْ سَمُّوهُمْ﴾ [٣٣] تمامٌ عند أحمد بن جعفر^(١)، أي: سموهم تخلق أو تنفع^(٢).

سورة إبراهيم:

قال أحمد بن جعفر: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [٩] تم^(٣).

قال أحمد بن جعفر: ﴿وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ [٢٨] تم^(٤).

﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [٤٠] للنداء عند أحمد بن جعفر، والمعنى: واجعل من ذريتي من يقيم الصلاة^(٥).

وقال النحاس في كتابه معاني القرآن: (٣/٤٩٠): ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾: تم الكلام، ونسبه في القطع والائتناف: (٣٤١) إلى الأخفش. وهو تام عند الداني في المكتفى: (٣٣٥)، والعماني في المرشد: (١/٢٨١)، وهو اختيار ابن الغزال في الوقف والابتداء: (١/٤٣٣)، وذكريا الأنصاري في المقصد: (٤٠٧)، والأشموني في منار الهدى: (٤٠٧).

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٤٤)، والأدقوي في الاستغناء: (٤/٥٨)، والأشموني في منار الهدى: (٤١٠)، وذكر أن وقف أحمد بن جعفر عليها تام للاستفهام. واكتفى بالنقل الداني في المكتفى: (٣٣٧)، إلا أنه نسبه إلى أحمد بن موسى.

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٤٤).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٤٨)، وسقط نوع الوقف من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة: (١٢٠)، وذكره أيضا الأدقوي في الاستغناء: (٤/٦٥)، وقال -نقلًا عنه-: «تمام».

ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٣٣٩)، والوقف عنده بعده على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ كاف.

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٤٩).

وغلطه النحاس في ذلك، قال: «لأن ﴿جَهَنَّمَ﴾ [إبراهيم: ٢٩] بدل من ﴿دَارَ الْبَوَارِ﴾، ولكن القطع الكافي: ﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا﴾ [إبراهيم: ٢٩]، والتمام: ﴿وَيَبْسُ الْقَرَارُ﴾ [إبراهيم: ٢٩]، وبنحو هذا قال ابن الأنباري في الإيضاح: (٧٤١). ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٣٤٠).

(٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٥٠)، والأشموني في منار الهدى: (٤٢٠).

ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٣٤١)، والوقف عنده بعدها على قوله: ﴿وَتَقَبَّلَ دُعَاءَ﴾ كاف، وقيل: تام.

والتمام على ما روي عن أحمد بن جعفر: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ
 وَالسَّمَوَاتُ﴾^(١) [٤٨].

سورة الحجر:

قال النحاس: أكثر من عمل كتاباً في التمام يقلل التمام في هذه السورة، فلم يذكر
 أحمد بن جعفر فيها إلا موضعاً واحداً^(٢).
 قال أحمد بن جعفر الدينوري: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [١٣] تمام^(٣).

سورة النحل:

قال أحمد بن جعفر: ﴿لَتَرْكَبُوها وَزِينَةً﴾ [٨] تمام^(٤).
 والتمام عند أحمد بن جعفر: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾^(٥) [٢٨].

- (١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٥١-٣٥٢).
 وهو كاف، وقيل: تام عند الداني في المكتفى: (٣٤٢).
 (٢) ينظر: القطع والائتناف: ٣٥٣.
 (٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٥٤)، والداني في المكتفى: (٣٤٤)، وقال -نقلاً عنه-: «تام».
 وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٣٤٤)، وخالفهما العماني في المرشد: (٣٠٥-٣٠٦)، وليس
 بوقف عنده، وعلل ذلك بأن المشهور من كلام المفسرين الوقف على: ﴿فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾
 [الحجر: ١٢]، ثم يتدئ: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾.
 (٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٦١).
 وهو تام عند ابن الأنباري في الإيضاح: (٧٤٦)، وكذا عند العماني في المرشد: (٣١٤/٢)، وكرها
 الأنصاري في المقصد: (٤٢٩)، والأشموني في منار الهدى: (٤٢٩). والوقف عند الداني في المكتفى:
 (٣٤٧-٣٤٨) على قوله: ﴿لَتَرْكَبُوها﴾، وقيل: ﴿وَزِينَةً﴾ وهو تام عنده. وأشار إلى هذا الوقف ابن
 الغزال في الوقف والابتداء: (٤٥١/١)، قال: «﴿وَزِينَةً﴾ عند الأكثرين».
 (٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٣٦٤)، ومكي في الوقف على كلا وبلى في القرآن: (٨٢)، ولم
 يذكر نوع الوقف.

والوقف اختيار النحاس؛ قال: «لأنه قد انقضى كلامهم وتم، ثم قال الله جل وعز رداً عليهم: ﴿بَلَىٰ إِنَّ
 اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، أي: بل علمتم»، وهو ما فسر به الطبري في تفسيره: (٢٠٩/١٤)،
 وبنحوه قال الأشموني في منار الهدى: (٤٢٢). وهو عند الداني في المكتفى: (٣٥٠)، تام، وقيل: كاف.
 =

والتمام عند أحمد بن جعفر: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾^(١) [٣٨].

سورة الإسراء:

وقال الدينوري: ﴿بَصَائِرِ﴾ [١٠٢] تام^(٢).

سورة الكهف:

وقال أحمد بن جعفر: ﴿قِيَمًا﴾ [٢] تام.

على أنه من المقدم والمؤخر، والمعنى: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيماً، ولم يجعل له عوجاً^(٣).

وخالفهم مكي في كتابه الوقف على كلا وبلى في القرآن: (٨٢)، قال: «والوقف على ﴿سُوِّعَ﴾، والابتداء بـ ﴿بَلَى﴾ ليس هو الاختيار عند القراء، والوقف على ﴿بَلَى﴾ حسن جيد بالغ؛ لأنها جواب للنفي الذي قبلها، وهو قوله: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾، فالمعنى: عملتم السوء. ويدل على حسن الوقف على ﴿بَلَى﴾ أن بعدها ﴿إِنَّ﴾ المكسورة، وهي مما يكسر في الابتداء، ولو تعلقت بما قبلها، ولم يكن قولاً ولا قسمًا؛ لفتحت».

(١) ذكره النحاس في القطع والانتشاف: (٣٦٥)، ومكي في الوقف على كلا وبلى في القرآن: (٨٢)، ولم يذكر نوع الوقف.

وهو اختيار النحاس؛ وعلل ذلك بانقضاء كلام المشركين، ولأن المعنى عند أهل التفسير يؤيده، والمعنى: بلى يبعث الله جل وعز الرسول؛ لبيّن لهم الذي يختلفون فيه. وبه قال الطبري، وروى معناه عن أبي هريرة رضي الله عنه. وخالفهم مكي في كتابه الوقف على كلا وبلى في القرآن: (٨٢)، وذكر أن الاختيار عنده الوقف على ﴿حَقًّا﴾؛ قال: «لأن ﴿وَعَدًا﴾ مصدر مؤكد لما قبله، وهو إيجاب نفيهم، ولا يحسن التفريق بين التأكيد والمؤكد». والوقف على: ﴿مَنْ يَمُوتُ﴾ كاف عند الداني في المكتفى: (٣٥١) وأشار إلى هذا الوقف ابن الغزال في الوقف والابتداء: (٤٥٥ / ١) وإلى قول آخر، دون ذكر نوع أو نسبة أو ترجيح.

(٢) ذكره الداني في المكتفى: (٣٦٤)، والأشموني في منار الهدى: (٤٥٩).

وهو وقف كاف عند الداني في المكتفى.

(٣) ذكره النحاس في القطع والانتشاف: (٣٨٤)، والأدفي في الاستغناء: (٤ / ظ ٢٠٣)، والداني في المكتفى: (٣٦٦ - ٣٦٧)، ولم يذكر نوع الوقف.

وقال الدينوري: ﴿وَمَا كَانَ مُنْتَصِرًا ۖ هُنَالِكَ﴾ [٤٣-٤٤] تمام. والمعنى: ولم يكن يصل أيضاً إلى نصرته نفسه هنالك. ويكون العامل فيه ﴿مُنْتَصِرًا﴾^(١). وقطع القارئ على قوله: ﴿مَا مَكَّنِي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ﴾ [٩٥] تمام عند أحمد بن جعفر^(٢).

سورة مريم:

قال أحمد بن جعفر: ﴿عَنْ ءَالِهَتِي يَتَّبِرْهُمُ﴾ [٤٦] تمام^(٣).

وعلى هذا التفسير ابن عباس رضي الله عنه، ومجاهد، وسفيان، وغيرهم. وهو ما رجحه الطبري في تفسيره: (١٤٠/١ - ١٤١). وكذا ذهب إليه عدد من النحويين كنصير والأخفش وغيرهما. وهو اختيار ابن الأبياري في الإيضاح: (٧٥٦/٢). ورد هذا القول النحاس، قال: «أما أقوال أهل التأويل المتقدمين، فإنما هي تفسير، وليست بتوقيف على التمام، وليس يجوز أن يكون التمام: ﴿قِيَمًا﴾؛ لأن بعده لام (كي)، ولا بد من أن تكون متعلقة بما قبلها، ولست أدري كيف أغفل هذا من النحويين من ذكرناه؟!». والأبين والأولى عنده الوقف على رأس الآية: ﴿عَوَجًا﴾ [الكهف: ١]، ثم يبتدأ: ﴿قِيَمًا...﴾ على معنى: أنزله قِيَمًا. قال: «فإن لم يُفسر هذا؛ لم يكن التمام إلا على قوله جل وعز: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤]، ولا تلتفت إلى قول من يقول أكره الوقوف على مثل هذا، فإنه مخالف لأهل العلم». واكتفى الداني في المكتفى: (٣٦٦-٣٦٧) بنقل المذهبيين دون ترجيح أو اختيار. وبنحو المعنى الذي ذكره النحاس ذكره زكريا الأنصاري مختصراً واختاره في المقصد: (٤٥٩-٤٦١).

(١) ذكره الداني في المكتفى: (٣٦٩).

قال النحاس في القطع والانتاف: (٣٨٩-٣٩٠): «التمام: ﴿وَمَا كَانَ مُنْتَصِرًا﴾ إن ابتدأت: ﴿هُنَالِكَ﴾، وإن جعلتها ظرفاً لـ ﴿مُنْتَصِرًا﴾؛ فالتمام: ﴿هُنَالِكَ﴾. وبنحوه ذهب الأشموني في منار الهدى: (٤٦٨) في الوقف على: ﴿هُنَالِكَ﴾ إن جعلت ﴿هُنَالِكَ﴾ من تنمة ما قبلها. والأوجه عند الداني في المكتفى: (٣٦٩) أن يكون ﴿هُنَالِكَ﴾ مبتدأ، أي: في تلك الحال تبين نصرته الله عز وجل وليه. ورد العمامي في المرشد: (٣٩٥/٢) الوقف على: ﴿هُنَالِكَ﴾، وذكر أن هذا القول عنده غير مرض، وأن الوقف التام عنده على قوله تعالى: ﴿مُنْتَصِرًا﴾.

(٢) ذكره النحاس في القطع والانتاف: (٣٩٣)، والأدفي في الاستغناء: (٤/٢٥٥).

ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٣٧٢).

(٣) ذكره النحاس في القطع والانتاف: (٤٠٠-٤٠١)، والداني في المكتفى: (٣٧٦)، وقال -نقلًا عنه-: «تام».

وقال أحمد بن جعفر: وإن شئت وقفت على: ﴿قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنِ ءَالِهَتِي﴾ [٤٦]، ثم ابتدأت: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ لِمَ تَتَّبِعَ﴾^(١).
 والتمام عند أحمد بن جعفر: ﴿عَهْدًا ۞ كَلَّا﴾^(٢) [٧٩-٧٨].
 قال: هذا الوقف، وكذلك كلُّ ﴿كَلَّا﴾ في القرآن إذا كانت مثلها^(٣).

واكتفى الداني بالنقل عنه، وهو اختيار العماني في المرشد: (٣٧٥ / ٢)، قال: «وهذا الوجه عندي أجود، وإلى الفهم أقرب».
 (١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٠١)، والداني في المكتفى: (٣٧٦)، والأشموني في منار الهدى: (٤٨٠)، وقال -نقلًا عنه-: «تام».
 واكتفى الداني بالنقل عنه، وقال الأشموني: «وقال بعضهم: الوقف على: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾؛ بجعل النداء متعلقًا بأول الكلام، أي: يا إبراهيم أراغب أنت عن آلهتي؟».
 (٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٠٣).
 ووافقه ابن الأنباري في الإيضاح: (٧٦٦)، وهو اختيار مكّي في كتابه الوقف على كلا وبلى في القرآن: (٥٣)، قال: «وذلك لتمام المعنى وتمكن الفائدة، أي: لم يتخذ الكافر عند الله عهدًا». وهو عند الداني في المكتفى: (٣٧٦) تام. وكذا هو اختيار زكريا الأنصاري في المقصد: (٥٤)، وجعلها في القسم الذي يحسن الوقف فيه على ﴿كَلَّا﴾ على معنى الردع، ويجوز الابتداء بها على معنى: (حقًا)، وهي أتم عنده من الوقف على ﴿عَهْدًا﴾؛ لأنها زجر ورد لما قبلها، وكذا هو عند الأشموني في منار الهدى: (٤٨٣) أتم من الوقف على ﴿عَهْدًا﴾.
 (٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٠٦-٤٠٣)، وذلك عند عدّه لأحكام ﴿كَلَّا﴾ في القرآن في هذا الموضوع من السورة، وأدرج قول أحمد بن جعفر تحت المذهب الثاني -وهو القول بالوقف على ﴿كَلَّا﴾ في جميع القرآن مطلقًا-.
 ولعل أحمد بن جعفر قصد الوقف على ﴿كَلَّا﴾ إذا كانت بمعنى الردع والزجر -كما جاءت بهذا المعنى في المواضع الستة الواردة عنه في الوقف على ﴿كَلَّا﴾ في مواضع مختلفة من القرآن وأشير إليها في مواضعها- وإلا ما معنى تقيده الوقف على ﴿كَلَّا﴾ بقوله: «إذا كانت مثلها؟! هذا احتمال، ويبقى لوروده تحت القول الثاني وجه إشكالي، والله أعلم بالصواب».
 فعلى احتمال القول بالوقف على ﴿كَلَّا﴾ في جميع القرآن مطلقًا؛ فهذا رده النحاس، ورآه قبيحًا، بل هو أقبح عنده من عدم الوقف عليها؛ قال: «لأن قوله جل وعز: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾ [المدثر: ٣٢] لا نعلم بين النحويين فيه اختلافًا، إذ ﴿وَالْقَمَرَ﴾ متعلق بـ﴿كَلَّا﴾ بما قبله من التنبيه، وقوله جل وعز: ﴿حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر: ٢-٣] ليس هذا موضع وقف، وكذا: ﴿ثُمَّ كَلَّا﴾ [التكاثر: ٤]، وكذا الثالثة [التكاثر: ٥].»

﴿لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ [٨١-٨٢] تمام عند أحمد بن جعفر^(١).

سورة طه:

قال أحمد بن جعفر: ﴿تَنْزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى﴾ [٤] تم^(٢).
عن أحمد بن جعفر: ﴿وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾ [٧٢] تمام^(٣).
رد أحمد بن جعفر قول أبي حاتم في أن الوقف على قوله تعالى: ﴿قَالَ أَهْبَطَا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [١٢٣]؛ قال: لأن قوله جلّ وعز: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ في موضع الحال، أي: اهبطوا في هذه الحال.
والتمام عنده: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾^(٤) [١٢٣].

والاختيار عنده أن ﴿كَلَّا﴾ تنقسم قسمين، أن تكون بمعنى الردع والزجر - كما هي ههنا -؛ فيحسن حينئذ الوقف عليها. أو تكون بمعنى: (ألا)؛ فتكون حينئذ مبتدأة، قال: «وهذا من أحسن الأقوال، وهو قول الخليل»، وقال: «وإذا تدبرت كل ما في القرآن من ﴿كَلَّا﴾ استتب على قول الخليل، وحسن وتبين لك معناه».

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٠٩).

وهو اختيار مكّي في كتابه الوقف على كلا وبلى في القرآن: (٥٣)، والمعنى عنده: ليس تكون الآلهة لهم عزاً. وهو تام عند الداني في المكتفئ: (٣٧٧)، وكذا عند العماني في المرشد: (٣٧٩ / ٢) إذا كانت بمعنى النفي والرد لما قبله، وكذا هو اختيار زكريا الأنصاري في المقصد: (٥٤)، وجعلها في القسم الذي يحسن الوقف فيه على ﴿كَلَّا﴾ على معنى الردع، ويجوز الابتداء بها على معنى: (حقاً)، وهي أتم عنده من الوقف على ﴿عِزًّا﴾؛ لأنها زجر ورد لما قبلها، وكذا هو تام عند الأشموني في منار الهدى: (٤٨٣).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤١١).

ووافقه النحاس في هذا على أن ترفع ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [طه: ٥] بالابتداء. وهو كاف عند الداني في المكتفئ: (٣٧٨).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤١٥).

وهو كاف عند الداني في المكتفئ: (٣٨١).

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤١٩).

وكلا الوقفين كاف عند الداني في المكتفئ: (٣٨٤).

سورة الأنبياء:

الوقفُ التامُّ على ما رُوي عن أحمد بن جعفرٍ: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١) [٣].

قال أحمد بن جعفرٍ: ﴿وَتَتَلَقَّيْنَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [١٠٣] تم، ثم تقول الملائكة: ﴿هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾^(٢).

قال أحمد بن جعفرٍ: ﴿أَوَّلَ خَلْقٍ تُعِيدُهُ﴾ [١٠٤] تمام^(٣).

﴿فَقُلْ ءَاذَنْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [١٠٩] تمام عند أحمد بن جعفرٍ^(٤).

سورة الحج:

التمام عند أحمد بن جعفرٍ: ﴿لِتَبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [٥].

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٢٢)، والأدفي في الاستغناء: (٤/٣١٣)، وقال -نقلًا عنه-: «تمام».

وهو كاف عند الداني في المكتفي: (٣٨٥) على أن تجعل نعتًا لقوله: ﴿أَفْتَرَبَ لِلنَّاسِ﴾ [الأنبياء: ١]، أو بدلًا من الضمير الذي في: ﴿وَأَسْرُوا﴾، وليس بوقف إذا قدرت: (هم الذين ظلموا) أو (أعني الذين ظلموا)، والوقف حيثند على قوله: ﴿النَّجْوَى﴾ وهو كاف عنده أيضًا. ولم يجوز العماني في المرشد: (٢/٣٩٤-٣٩٥)، الوقف على ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾؛ قال: «لأن ما بعده هو البيان عن الذي أسروه».

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٣٥).

قال النحاس: «وهو خطأ عند محمد بن جرير؛ لأن التقدير عنده: لا يحزنهم الفزع الأكبر يوم تطوى السماء كطي السجل للكتاب ههنا تمام الكلام». ونقل عن الفراء: انقطاع الكلام عند قوله: ﴿لِلْكَتُبِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، قال: «هو كما قال على قول أهل التفسير أيضًا». وهو كاف عند الداني في المكتفي: (٣٨٩). ينظر أيضًا: تفسير الطبري: (١٦/٤٢٥-٤٢٦).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٣٩).

وهو كاف عند الداني في المكتفي: (٣٨٩).

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٣٦)، والأدفي في الاستغناء: (٤/٣٣٨).

ووافقه الأشموني في منار الهدى: (٥٠٩) -والوقف عنده تام- على الابتداء بالنفي؛ لأن ﴿وَإِنْ﴾ بمعنى (ما)، أي: ما أدري. وهو كاف عند الداني في المكتفي: (٣٨٩).

(٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٣٨).

وهو كاف عند الداني في المكتفي: (٣٩١).

- قال أحمد بن جعفر: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [١١] تم^(١).
وقال الدينوري: ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ البَعِيدُ ﴿١٣﴾ يَدْعُوا﴾ [١٢-١٣] تم^(٢).
قال: كما يُقال في الكلام على مذهب الجزاء: لما فعلت لهو خير لك^(٣).
﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ [١٨] تمام عند أحمد بن جعفر^(٤).
قال أحمد بن جعفر: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ﴾ [٢٥] تم^(٥).

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٣٩).

ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٣٩١)، والوقف عنده بعده على قوله: ﴿حَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ وهو عنده كاف.

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٤٠)، والداني في المكتفى: (٣٩١-٣٩٢)، قال: «تام».

(٣) ذكره الداني في المكتفى: (٣٩٢).

قال الداني: «بجعل ﴿يَدْعُوا﴾ من صلة ﴿الضَّلَالُ البَعِيدُ﴾، ويضم الهاء فيه، أي: يدعوه، يعني الوثن، ثم يستأنف: ﴿لَمَن ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ﴾، ثم قال: «والوجه في ذلك غير ما قاله، وهو أن تكون (مَن) منصوبة بـ ﴿يَدْعُوا﴾، واللام لام اليمين، والتقدير: يدعو من يضره أو من -والله- لضره أقرب من نفعه. فنقلت اللام من (الضر) إلى (مَن) إذ كان الإعراب لا يتبين فيها».

وذكر الطبري في تفسيره: (٤٧٦/١٦ - ٤٧٧) أن هذا القول -أي القول الذي أخذ به أحمد بن جعفر- على مذهب العربية أصح، وأن القول الثاني في المسألة -وهو الذي ذكره الداني واختاره- إلى مذهب التأويل أقرب.

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٤١).

ووافق ابن الأنباري في الإيضاح: (٧٨٢)، وهو عنده تام، وكذا الداني في المكتفى: (٣٩٣). والمعنى -كما ذكر النحاس-: ﴿وَكَثِيرٌ﴾ أي: في الجنة، والاختيار عند النحاس الوقف على قوله: ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾؛ لأنه عطف على ما قبله، وذلك بجعل كل الأشياء المذكورة ساجدة لله، قال: «وهذا قول صحيح بين... وله التقدم في القرآن والعلم». وبنحو قول النحاس ذهب العماني في المرشد: (٤١٣/٢ - ٤١٤)، قال: «ولم يقف على ما دونها إلا مع الجواز والتسامح»، إلا إن جعلت ﴿وَكَثِيرٌ﴾ يرتفع بالابتداء، وخبره: ﴿حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ ولا يكون معطوفاً على ما قبله؛ كان الوقف دونه تاماً عنده. وقد وافقنا في هذا قول الطبري في تفسيره: (٤٨٨/١٦) إذ روى هذا المعنى عن مجاهد.

(٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٤٣).

ووافق هذا القول ابن الأنباري في الإيضاح: (٧٨٤) إذا كان المعنى: جعلناه نصيباً للناس، وتبتدىء: (سَوَاءٌ أَلْعَكِفُ) فترفع (سَوَاءٌ) بـ ﴿أَلْعَكِفُ﴾ والوقف عليه عند النحاس في القطع والائتناف: (٤٤٣) إن جعلت (سَوَاءٌ أَلْعَكِفُ) مرفوعاً بالابتداء، أو على خبر المبتدأ، ولا يكون للجمله موضع،

﴿غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾ [٣١] ههنا تمّ الكلام، وهو قول أحمد بن جعفر^(١).
 وقال أحمد بن جعفر: ﴿وَمَسْجِدٌ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [٤٠] ههنا التمام.
 قال: ومعنى ﴿لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ﴾ لَضِيَعَتْ وَتُرِكَتْ، وكذا: (مَسْجِدٌ)، وكذا
 ﴿وَصَلَوَاتٌ﴾، يريد: مواضع صلواتٍ، ﴿وَمَسْجِدٌ﴾، أي: عَطَلَتْ، فذلك هدمها^(٢).
 والتمام عند أحمد بن جعفر: ﴿أَفَأَنْبَيْتُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمْ﴾ [٧٢]^(٣).
 ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٧٨] تمام عند أحمد بن جعفر^(٤).

- وهذا ما رجحه الطبري في تفسيره: (١٦/٥٠٣ - ٥٠٤)، وهو وقف كاف عند الداني في المكتفى: (٣٩٣ - ٣٩٤) على قراءة الرفع على أنه خبر الابتداء، وليس بوقف عنده على قراءة النصب. والوقف على: ﴿جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ﴾ وقف تام عند العماني في المرشد: (٢/٤١٥ - ٤١٦) على اشتراط أن يكون معنى ﴿جَعَلْنَاهُ﴾ بمعنى نصبناه؛ لاكتفائه بمفعول واحد، وإلا فليس بوقف سواء قرئ بالنصب مفعولاً ثانياً وما بعده مرفوع به، أم بالرفع خبراً لما بعده، والجملة مفعول ثان. وكذا هو عند زكريا الأنصاري في المقصد: (٥١٤)، وقراءة الرفع قراءة الأئمة كلهم إلا حفصاً. ينظر: النشر: (٣٩٣).
- (١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٤٥).
- ووافقه ابن الأنباري في الإيضاح: (٧٨٥) والوقف عنده تمام، وهو اختيار النحاس في القطع والائتناف، وهو تام عند الداني في المكتفى: (٣٩٥)، وكذا عند الأشموني في منار الهدى: (٥١٥)، قال: «تام للابتداء بالشرط».
- (٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٤٧)، والأدفوي في الاستغناء: (٥/١٢).
- ووافق هذا القول ابن الأنباري في الإيضاح: (٧٨٦)، وهو تام عند الداني في المكتفى: (٣٩٥)، وكذا عند العماني في المرشد: (٢/٤٢٠)، والأنصاري في المقصد: (٥١٧) - وهو اختياره -، وهو وقف عند الأشموني في منار الهدى: (٥١٧) إن جعل الضمير عائداً على جميعها، أي: لهدمت كنائس زمن موسى عليه السلام، وصوامع وبيع زمن عيسى عليه السلام، ومساجد زمن نبينا صلى الله عليه وسلم.
- (٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٥٠).
- ووافقه الأشموني في منار الهدى: (٥٢١) - والوقف عليه عنده تام - إن رُفعت ﴿النار﴾ بالابتداء وما بعدها خبر أو عكسه، أي: هي النار. وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٣٩٧).
- (٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٥١)، والأدفوي في الاستغناء: (٥/٢٧).
- ووافقه النحاس في هذا إن أريد بقوله تعالى: ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ﴾ الله عز وجل سماكم، قال: «وأهل التفسير يوجب قولهم هذا، منهم: ابن عباس ومجاهد». وهذا التفسير هو ما رجحه الطبري في تفسيره: (١٦/٦٤٤ - ٦٤٦)، وفسر بها الآية. وكذا هو اختيار الداني في المكتفى: (٣٩٧ - ٣٩٨)، والأشموني في منار الهدى: (٥٢١ - ٥٢٢).

والتمام عنده أيضاً: ﴿هُوَ سَمَنُكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلِ وَفِي هَذَا﴾^(١) [٧٨].

سورة المؤمنون:

والتمام على ما روي عن أحمد بن جعفر: ﴿إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ﴾^(٢) [٢٧].

والتمام على قول أحمد بن جعفر: ﴿إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [٥٠].
 قال: هو مخاطبة للنبي ﷺ وحده، كما قال الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ يريد به نعيم بن مسعود وحده^(٣).
 قال أحمد بن جعفر: ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [٥١] تم على قراءة من قرأ: ﴿وَإِنْ﴾ [المؤمنون: ٥٢] بالكسر على الاستئناف^(٤).

(١) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (٤٥٢)، والأدفي في الاستغناء: (٥/٢٧).

والوقف عليه عند الداني في المكتفى: (٣٩٧-٣٩٨) إن أريد بقوله تعالى: ﴿وَ فِي هَذَا﴾ يعني: القرآن، وكان المراد بقوله تعالى: ﴿هُوَ سَمَنُكُمْ﴾ أي: الله عز وجل. وهو ما رجحه الطبري في تفسيره: (١٦/٦٤٤-٦٤٧) وفسر بها الآية، وهو قول ابن عباس ﷺ، وقتادة، ومجاهد، وغيرهم. وخطأ العماني في المرشد: (٢/٤٢٨) الوقف على قوله: ﴿وَ فِي هَذَا﴾؛ قال: «لأن اللام بعده متعلقة بما قبله، ومعناه: سماكم الله مسلمين؛ لتكونوا مرضيين عدولاً، تشهدون على الأمم كما يشهد الرسول عليه السلام عليكم».

(٢) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (٤٥٥)، والأدفي في الاستغناء: (٥/٣٣).

وهو تام عند الداني في المكتفى: (٤٠٠).

(٣) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (٤٥٦-٤٥٧)، والأدفي في الاستغناء: (٥/٣٦).

وهو وقف تمام عند النحاس في القطع والانتناف على قول من قال: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ﴾ [المؤمنون: ٥١] مخاطبة للنبي صلى الله عليه وسلم، قال: «ومن قال: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ﴾ مخاطبة لعيسى؛ لم يكن ﴿وَمَعِينٍ﴾ عنده تماماً». وهو وقف تام عند الداني في المكتفى: (٤٠١)، وكذا عند العماني في المرشد: (٢/٤٣٣)، وزكريا الأنصاري في المقصد: (٥٢٧)، ووافق هذا القول الأشموني في منار الهدى (٥٢٧) على المعنى المذكور، وخالفه في وجه آخر: وهو على أن يكون الخطاب لعيسى عليه السلام، واحتج بما روي أن عيسى عليه السلام كان يأكل من غزل أمه، وعلى هذا التفسير - أن الخطاب لعيسى عليه السلام - ابن جرير الطبري في تفسيره: (١٧/٥٩).

(٤) ذكره النحاس في القطع والانتناف: (٤٥٧)، والأدفي في الاستغناء: (٥/٣٧)، وقال -نقلًا عنه-: «تام».

=

والتمام على ما روي عن أحمد بن جعفر: ﴿كَلَّا﴾^(١) [١٠٠].

سورة النور:

قال أحمد بن جعفر: ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [٣٥] تم^(٢).

قال أحمد بن جعفر: ﴿مِن فَوْقِهِ مَوَجٌّ﴾ [٤٠] تمام^(٣).

وهو وقف كاف عند الداني في المكتفى: (٤٠١) على قراءة من قرأ: ﴿وَإِنَّ﴾ [المؤمنون: ٥٢] بالكسر على الاستئناف، ومن فتح الهمزة؛ لم يتبدئ بها؛ لأنها عاطفة. ووافقه الأشموني في منار الهدى: (٥٢٧) إن قرئت: ﴿وَإِنَّ﴾ [المؤمنون: ٥٢] بالكسر وهو عنده تام، وليس بوقف إن قرئت الهمزة مفتوحة عطفاً على ما قبلها، وإن قرئت مفتوحة بإضمار فعل، نحو: (واعلموا أن)؛ جاز الوقف عنده على ﴿عَلِيمٌ﴾. وقراءة الكسر قراءة الكوفيين، وقرأها الباقون بالفتح. ينظر: النشر: (٣٩٩).
(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٦٠ - ٤٦١).

ووافق هذا القول مكي من وجه واحد - وليس هذا الاختيار عنده - في كتابه الوقف على كلا وبلى في القرآن: (٥٤)، قال: «الوقف على ﴿كَلَّا﴾ حسن بالغ، على معنى: ليس الأمر على ذلك، فيكون ردًا لما تمنى الكافر من الرجوع إلى الدنيا ليعمل صالحًا، أي: أنه لو رد لم يعمل صالحًا؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]»، ثم قال: «ويجوز الابتداء بها على معنى: ألا إنها كلمة، تجعل ﴿كَلَّا﴾ بمعنى (ألا) لافتتاح الكلام، والوقف عليها أبلغ وأتم في المعنى». والوقف على ﴿كَلَّا﴾ تام عند الداني في المكتفى: (٤٠٤)، والمعنى: لا يرجع إلى الدنيا. وهو حسن تام عند ابن الغزال في الوقف والابتداء: (١١٧/١ - ١١٨) على المعنى الذي ذهب إليه الداني، ثم يستأنف ما بعدها، قال: «هذا هو المختار عند الأكثرين». وهو اختيار زكريا الأنصاري في المقصد: (٥٤، ٥٣١)، وجعلها في القسم الذي يحسن الوقف فيه على ﴿كَلَّا﴾ على معنى الردع، ويجوز الابتداء بها على معنى: (حقاً)، وهو عنده حسن. وكذا هو تام عند الأشموني في منار الهدى: (٥٣٠)؛ قال: «لأنها بمعنى الردع والزجر عن طلب الرجوع إلى الدنيا».

وخالفهم النحاس في ذلك، والتمام عنده - نقلاً عن أحمد اللؤلؤي - على قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾؛ قال: «لأن ﴿كَلَّا﴾ ليس متصلاً به». وسقطت نسبة القول إلى اللؤلؤي في النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (١٥٤).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٧٠)، وهي في النسخة المخطوطة: «تمام».

وهو كاف، وقيل: تام عند الداني في المكتفى: (٤٠٩).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٧١)، والداني في المكتفى: (٤١٠)، وقال - نقلاً عنه - «تام».

وخالف هذا القول ابن الأباري في الإيضاح: (٧٩٩)؛ لأن قوله: ﴿مِن فَوْقِهِ سَحَابٌ﴾ صلة

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجْنَ﴾ [٥٣] تمامٌ عند أحمد بن جعفر^(١).

والتمام: ﴿وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ [٥٨] على قراءة من رفع ما بعده، وهو قول أحمد بن جعفر.
 قال: ومن قرأ: (ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ) [٥٨] بالنصب؛ فتمامه: (ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ)^(٢).

سورة الفرقان:

(وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) [١٧] قال أحمد بن جعفر: تم^(٣).

لـ ﴿مَوْجٌ﴾، وبنحوه قال النحاس - وقال أيضاً: لأن ﴿مَنْ فَوْقَهُ مَوْجٌ﴾ نعت -، وكذا الداني في المكتنى، وهو عنده كاف.

(١) ذكره النحاس في القطع والانتفاف: (٤٧٣).

ووافقه ابن الأنباري في الإيضاح: (٨٠١) وهو عنده تام، وكذا الداني في المكتنى: (٤١١)، والعماني في المرشد: (٤٥٥/٢).

(٢) ذكره النحاس في القطع والانتفاف: (٤٧٥).

وهو كاف عند الداني في المكتنى: (٤١٢) على قراءة الرفع، بالرفع على الابتداء، والخبر: ﴿لَكُمْ﴾، أو على إضمار هذه الخصال، ومن قرأ بالنصب؛ لم يكف الوقف على ذلك؛ لأنها بدل من قوله: ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾، والوقف عنده بعده على قوله: ﴿بَعْدَهُنَّ﴾، وهو عنده كاف أيضاً. والوقف على القراءتين تام على قوله: ﴿لَكُمْ﴾ عند العماني في المرشد: (٤٥٦/٢)، وقراءة الرفع اختيار زكريا الأنصاري في المقصد: (٥٤٢)، والوقف عليها عنده كاف، والوقف على ﴿لَكُمْ﴾ على قراءة النصب عنده تام، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف وشعبة، قرأها الباقون بالرفع. ينظر: النشر: (٤٠٩).

(٣) ذكره النحاس في القطع والانتفاف: (٤٨٠)، وسقط نوع الوقف من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (ظ ١٥٩).

وخالفه النحاس في ذلك، قال: «لأن ﴿فَيَقُولُ﴾ عطف على ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾، والتمام: ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾». ولم ينص عليها الداني في المكتنى: (٤١٥). والوقف عليها كاف عند الأشموني على قراءة من قرأ: ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ بالنون، و﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء؛ لعدوله من التكلم إلى الغيبة، وهي قراءة نافع، والأخوين، وأبي عمرو، وخلف، وشعبة. وليس بوقف على قراءة من قرأهما بالنون معاً - وهي قراءة

قال أحمد بن جعفر: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ﴾ [٥٩] تم^(١).

سورة الشعراء:

قال أحمد بن جعفر: ﴿قَالَ كَلَّا﴾ [١٥] تم^(٢).

قال أحمد بن جعفر: ﴿أَنْ عَبَدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [٢٢] تم^(٣).

ابن عامر-، أو بالياء معاً- وهي قراءة الباقيين-. ينظر: النشر: (٤١٣). منار الهدى: (٥٤٦).
(١) ذكره النحاس في القطع والانتفاف: (٤٨٥-٤٨٦).

ووافقه ابن الأنباري في الإيضاح: (٨٠٨)، وهو عنده وقف تام، وكذا النحاس على اشتراط رفع لفظ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ بدلاً من الضمير في ﴿أَسْتَوَىٰ﴾، قال: «هذا على قول البصريين، والكسائي أيضاً يجيزه، غير أنه لا يقول على البدل، ويقول: مردود على المضمرة». ووافقه في ذلك الداني في المكتفى: (٤١٩)، وهو عنده وقف كاف، وكذا العماني في المرشد: (٤٦٨/٢)- وهو اختياره- قال: «هو أحسن وجهاً من الوقف على: ﴿الْعَرْشِ﴾ اعتباراً بقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؛ فلأن يوصل الفعل بالفاعل أولى من أن يفصل بينهما»، وكذا قال نحوه زكريا الأنصاري في المقصد: (٥٥٢)، والأشموني في منار الهدى: (٥٥٢)، كلهم على اشتراط هذا التقدير.
(٢) ذكره النحاس في القطع والانتفاف: (٤٩١).

والوقف على قوله: ﴿كَلَّا﴾ اختيار مكى في كتابه الوقف على كلا وبلى في القرآن: (٥٥)، قال: «الوقف على ﴿كَلَّا﴾ حسن جيد، على معنى: قال الله: ليس الأمر كما تظن، أي: يصلون إلى قتلك يا موسى. وتبدأ: ﴿فَأَذْهَبَا﴾ على إضمار قول آخر». وهو وقف تام عند الداني في المكتفى: (٤٢٢)، على معنى: لا يقدر على ذلك، ولا يصلون إليه. وهو اختيار العماني في المرشد: (٤٧٤/٢)، وابن الغزال في الوقف والابتداء: (١١٨/١)، قال: «وقف تام صحيح، رد لما قبله». وهو اختيار زكريا الأنصاري في المقصد: (٥٥٦، ٥٥٥)، وهو عنده تام، وجعلها في القسم الذي يحسن الوقف فيه على ﴿كَلَّا﴾، ولا يجوز الابتداء بها، بل توصل بما قبلها. وكذا هو اختيار الأشموني أيضاً في منار الهدى: (٥٥٦) نقلاً عن غيره.

(٣) ذكره النحاس في القطع والانتفاف: (٤٩١)، وسقط لفظ الآية من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (١٦٣).

والمعنى: أن عبدت بني إسرائيل وتركتني فلم تستعبدني، فحذف (وتركتني)؛ لدلالة قوله: ﴿أَنْ عَبَدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ عليه، والعرب تفعل ذلك اختصاراً للكلام، قاله الطبري في تفسيره: (١٧/٥٥٩-٥٦٠)، وينحو ذلك أيضاً قال النحاس عقب نقله قول أحمد بن جعفر. وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٤٢٢). وهو اختيار زكريا الأنصاري في المقصد: (٥٥٧)، وهو عنده تام.

قال أحمد بن جعفر: ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ [٢٥] تم.
 قال: والمعنى: ألا تستمعون قول موسى، فرد موسى - لأنه المراد بالجواب -:
 الذي دعوتك إلى عبادته: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾^(١).
 ﴿وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾^(٥٨) كَذَلِكَ ﴿[٥٨ - ٥٩] قال الدينوري: تمام^(٢).
 ﴿إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾^(٦١) قَالَ كَلَّا ﴿[٦١ - ٦٢] تمام على ما روي عن أحمد بن
 جعفر^(٣).
 قال أحمد بن جعفر: ﴿فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ لا يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴿[٢٠٠ - ٢٠١] تم^(٤).

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٩١ - ٤٩٢).

وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٤٢٢).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٩٣)، والداني في المكتفى: (٤٢٢).

ووافقه الداني في هذا، وقال: «والتفسير يدل على ذلك»، والمعنى عنده: ﴿وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ أي: منزل حسن، ﴿كَذَلِكَ﴾ أي: هكذا كان الخبر ثم انقطع الكلام، ثم قال: ﴿وَأَوْزَنْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾. وبنحو هذا المعنى فسر الطبري الآية في تفسيره: (٥٧٨/١٧ - ٥٧٩). وأوجب العماني في المرشد: (٤٧٧/٢ - ٤٧٨) الوقف عليها؛ على اشتراط أن يكون معنى ﴿كَذَلِكَ﴾ أي: تركوا تلك الجنات والعيون كما كانت لم يحولوها، بل تركوها كذلك - أي: كحالها - وخرجوا في طلب موسى. وبنحوه قال زكريا الأنصاري في المقصد: (٥٥٩)، وهو عنده تام.

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٩٣).

والمعنى: قال موسى: كلا، لا يدركوكم، روى هذا المعنى الطبري في تفسيره: (٥٨١/١٧ - ٥٨٢)، عن السدي وغيره، وبه فسر الآية. وبنحو هذا التفسير أيضاً قال النحاس عقب نقله قول أحمد. والوقف على ﴿كَلَّا﴾ اختيار مكفي في كتابه الوقف على كلا وبنى في القرآن: (٥٥)، إلا أنه فسر الآية بغير ما فسرها الطبري والنحاس، قال: «الوقف على ﴿كَلَّا﴾ حسن، على معنى: قال الله: لا يدركونكم، أي: ليس الأمر كما تظنون يا أصحاب موسى، وتجعلها على إضمار قول آخر، أي: قال: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾، فتكون الجملة على قولين». وهو تام عند الداني في المكتفى: (٤٢٣). وجعلها زكريا الأنصاري في المقصد: (٥٥٩، ٥٥٤) في القسم الذي يحسن الوقف فيه على ﴿كَلَّا﴾، ولا يجوز الابتداء بها، بل توصل بما قبلها، وهو عنده حسن.

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٩٥)، والأدفي في الاستغناء: (٥/١١٩)، والداني في المكتفى:

(٣٤٤)، قال: قال أحمد بن جعفر: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ تام.

قال النحاس: «والمعنى: كي لا يؤمنوا به». ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٤٢٤).

﴿وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [٢١١] تمامٌ عند أحمد بن جعفر^(١).

سورة النمل:

قال أحمد بن جعفر: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ﴾ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ ﴿[١٠ - ١١]، والمعنى: ولا من ظلم^(٢).

قال أحمد بن جعفر: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [٤٣] تم^(٣).

قال أحمد بن جعفر: (بَلْ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ) [٦٦] تم، والمعنى: لعلهم أدرك علمهم في الآخرة يكون أو لا يكون، أي: بعلم الآخرة^(٤).

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٩٦)، والأدقوي في الاستغناء: (١١٩ و/٥). وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٤٢٤).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٤٩٩)، والأدقوي في الاستغناء: (٥/ظ ١٢٣). ورد هذا القول الطبري في تفسيره: (١٨/١٦ - ١٨)، وعلل ذلك بأنه لم يجد العربية تحتل ما قالوا، وأطال الرد في ذلك، ورجح أن معنى ﴿إِلَّا﴾ هنا استثناء صحيح، واستدل بقول الحسن وابن جريج في ذلك على أن معنى الآية: إلا من ظلم منهم فأتى ذنباً؛ فإنه خائف لديه من عقوبته. وكذا رد قول أحمد بن جعفر النحاس، قال: «و﴿إِلَّا﴾ بمعنى الواو لا يعرف ولا يصح، وفيه بطلان المعنى، والتمام: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾». وكذا الأدقوي في الاستغناء: (٥/١٢٣)، وذكر أن هذا القول مردود عند الحدائق من النحويين، ولا وجه لذلك، ولا يجوز في شيء من الكلام. ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٤٢٦).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٠١)، والأدقوي في الاستغناء: (٥/١٤١).

وهذا اختيار الطبري في تفسيره: (١٨/٧٩ - ٨٠)، قال: «وكُسرت الألف من قوله: ﴿إِنَّهَا﴾ على الابتداء»، والمعنى: وصد هذه المرأة ما كانت تعبد من دون الله - وذلك عبادتها الشمس - أن تعبد الله، وروى نحو هذا المعنى عن مجاهد. وقيل: وصدّها سليمان، وعلى هذين التفسيرين أيضاً النحاس، وزاد الطبري معنى آخر، وهو: وصدّها الله ذلك بتوفيقها للإسلام، وصحح هذا الوجه أيضاً. وهو وقف كاف، وقيل: تام عند الداني في المكتفى: (٤٣٠)، ورأس الآية عنده أتم.

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٠٤)، وفي النسخة المطبوعة سقط، ورد الوقف هكذا: «قال أحمد بن جعفر: (بَلْ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ) يكون أو لا يكون، أي: يعلم الآخرة»، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (ظ ١٦٥).

وهذا المعنى على قراءة من قرأ: (أَدْرَكَ) بقطع الهمزة وسكون الدال من غير ألف بعدها - وكذا كُتبت في النسخة المخطوطة -، وهي قراءة ابن كثير والبصريين وأبي جعفر. وقرأها الباقون بوصل الهمزة وتشديد الدال مفتوحة وألف بعدها. ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٤٣٢)، والوقف عنده قبله =

قال أحمد بن جعفر: ﴿بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [٦٦] قطع تام^(١).

سورة القصص:

قال أحمد بن جعفر: ﴿فَرَعَوْنَ فُرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكَ﴾ [٩] تم^(٢).

قال أحمد بن جعفر: ﴿يَبْنِي وَيَبْنِكَ﴾ [٢٨] تم^(٣).

﴿وَيَخْتَارُ﴾ [٦٨] تمام، روي ذلك عن أحمد بن جعفر^(٤).

على رأس الآية. ينظر أيضاً: تفسير الطبري: (١٨/١٠٦)، والنشر: (٤٢٧).

(١) ذكره الأذفوي في الاستغناء: (٥/ظ ١٤٨)، وفي المخطوط سقط، هكذا: «قال أحمد بن جعفر: ﴿بَلْ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ [...] ﴿بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ﴾ قطع تام»، وسقط تمام الآية ما بينهما دون أثر لوجود سقط، وهو قوله: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكِّ مِنْهَا﴾.

وفي الأمر احتمالان: إما أنه نقل عن أحمد تمام الآية وقصد الوقف على ﴿عَمُونَ﴾، أو أنه قصد النقل عن أحمد إلى قوله: ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾ وسقط نوع الوقف، وقوله: ﴿بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ﴾ حكم آخر، وهذا ما أظنه؛ لثبوت النقل عن أحمد بن جعفر عند النحاس إلى قوله: ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾، ولأن الأذفوي كثيراً ما ينقل أحكام الوقف والابتداء عن شيخه النحاس من كتابه القطع والائتناف، والاحتمالان قائمان، والله أعلم بالصواب.

والوقف على ﴿عَمُونَ﴾ أتم من الذي قبله - وهو قوله: ﴿يُبْعَثُونَ﴾ - عند الداني في المكتفى: (٤٣٢)، والوقف عليه اختيار زكريا الأنصاري في المقصد: (٥٧٤)، وهو عنده تام.

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٠٨)، والداني في المكتفى: (٤٣٤)، وقال - نقلاً عنه - «تمام».

واكتفى الداني في المكتفى بالنقل عنه وعن وافقه، والتمام عنده بعده على قوله: ﴿أَوْ نَتَّخِذُهُ وَلَدًا﴾.

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥١٠)، والأذفوي في الاستغناء: (٥/ظ ١٦٨)، والداني في المكتفى: (٤٣٧)، وقال: «قال الدينوري: ﴿يَبْنِي وَيَبْنِكَ﴾ تام».

وهو مفهوم صالح عند الداني في المكتفى.

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥١٤)، والأذفوي في الاستغناء: (٥/ظ ١٨٢).

ووافق هذا القول ابن الأنباري في الإيضاح: (٨٢٤) على اشتراط أن تكون ﴿مَا﴾ جحداً، أما إذا كانت بمعنى (الذي)؛ فلا يوقف عليها، وإلى هذا أيضاً ذهب النحاس، والداني في المكتفى: (٤٣٩)، والعماني في المرشد: (٢/٥١٤-٥١٥)، وزكريا الأنصاري في المقصد: (٥٨٦-٥٨٧)، والأشموني في منار الهدى: (٥٨٦-٥٨٧). وفي معنى ﴿مَا﴾ خلاف، أطال الطبري في الرد عليه في تفسيره: (١٨/٢٩٩-٣٠٣)، ورجح أن تكون ﴿مَا﴾ ههنا بمعنى (الذي)، واستدل بتفسير ابن عباس ﴿على أن معنى الآية: إن المشركين كانوا يجعلون خيرات أموالهم لأهلهم في الجاهلية، قال الطبري: «فإذا كان

أجاز الدِّينَوْرِي الوقْفَ عَلَيَّ ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [٧٨]، ثم تبتدئُ ﴿عِنْدِي﴾ أي: كذلك أرى^(١).

﴿إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [٨٦] ثمَّ عند أحمدَ بن جعفر^(٢).

سورة العنكبوت:

﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا﴾ [٢٥] تمامٌ عند أحمدَ بن جعفر^(٣).

معنى ذلك كذلك، فلا شك أن ﴿مَا﴾ من قوله: ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾ في موضع نصب، بوقوع ﴿وَيَخْتَارُ﴾ عليها، وأنها بمعنى (الذي).
(١) ذكره الداني في المكنفي: (٤٣٩).

ذكر هذا المعنى الطبري في تفسيره ولم ينسبه لأحد. وردَّ الداني قول أحمد بن جعفر، قال: «وليس ذلك بشيء؛ لأن المعنى: على فضل علم عندي»، والوقف عنده كاف. ورُوي هذا التفسير الذي ذكره الداني عن قتادة وابن زيد. وهو وقف عند الأشموني في منار الهدى—وليس هذا اختياره—: (٥٨٧) على أن تنصب ﴿عِنْدِي﴾ بفعل مقدر، أي: علمته من عندي. ينظر: تفسير الطبري: (١٨/٣٢٥-٣٢٦).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥١٦)، والأدفي في الاستغناء: (٥/١٩٠)، وقال: ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ تمام عند أحمد بن جعفر. وذكره أيضًا ابن الجزري في التمهيد: (١٩٦)، وقال—نقلًا عنه—: «وقف تام».

وهو كاف عند الداني في المكنفي: (٤٤١).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٢١).

الوقف عليها على قراءة من قرأ: (مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ) برفع: (مَوَدَّةٌ) وإضافتها إلى البين، وذلك برفعها بقوله: ﴿إِنَّمَا﴾، قال الطبري في توجيه القراءة: «على أن تكون حرفًا واحدًا—أي: ﴿إِنَّمَا﴾—، ويكون الخبر متناهيًا عند قوله: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا﴾، ثم يبتدئ الخبر فيقال: ما مودتكم تلك الأوثان بنافعتكم، إنما مودة بينكم في حياتكم الدنيا، ثم هي مقطعة». وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس، وكذا قرأ حمزة وحفص وروح إلا أنهم نصبوا: ﴿مَوَدَّةٌ﴾، وقرأ الباقون بنصبها منونة ونصب: ﴿بَيْنَكُمْ﴾. وهو وقف كاف عند الداني في المكنفي: (٤٤٣) على قراءة الرفع، إن رفع الـ(مَوَدَّة) بالابتداء، وجعل الخبر في المجرور، أو بإضمار المبتدأ، أي: هي أو تلك. فإن رفعها على أنها خبر (إن) وجعل (مَا) بمعنى الذي، والتقدير: إن الذي اتخذتموه مودة بينكم؛ لم يكف الوقف قبلها عنده. ومن قرأ بالنصب—سواء أضاف أو لم يضيف—؛ لم يقف على ما قبلها؛ لتعلقها به لأنها مفعول من أجلها، ووقف على: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾. ينظر: تفسير الطبري: (١٨/٣٨٢)، والنشر: (٤٣٧).

قال أحمد بن جعفر: ﴿وَلَا تَحْطُّهُ وَبِئَمِينِكَ﴾ [٤٨] تم^(١).

سورة الروم:

﴿أَكْثَرُ مِمَّا عَمَّرُوهَا﴾ [٩] تمام عند أحمد بن جعفر^(٢).

قال أحمد بن جعفر: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [٥٤] قطع صالح^(٣).

سورة الأحزاب

﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [٦٠] تم الكلام، وهو قول أحمد بن جعفر

على أن يستأنف: ﴿مَلْعُونِينَ﴾ [الأحزاب: ٦١]، وتنصبه على الشتم^(٤).

سورة سبأ:

﴿قُلْ أَرُونِي الَّذِينَ أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا﴾ [٢٧] تم، وهو قول الدينوري^(٥).

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٢٥).

وخالفه الأشموني في منار الهدى: (٥٩٤)، قال: «قيل: جائز، وليس بحسن؛ لأن الذي بعده تأويل الجواب، كأنه قال: لو كنت تتلو كتاباً أو كتبت بيمينك؛ لارتاب المبطلون». ولم ينص عليه الداني في

المكتفى: (٤٤٥)، والوقف عنده بعده على قوله: ﴿الْمُبْطُلُونَ﴾، وهو عنده كاف.

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٢٩)، والأدقوي في الاستغناء: (٥/ ٢١٠).

ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٤٤٧).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٣٦).

وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٤٥٠).

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٥٥).

ووافق هذا القول الداني في المكتفى: (٤٦١) وهو عنده تام، والوقف عنده على قوله: ﴿مَلْعُونِينَ﴾ إذا نصب على الحال، بتقدير: ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلاً ملعونين، وهو عنده كاف على هذا القول. وكذا الوقف يكون تاماً عند الأشموني في منار الهدى: (٦٢١) إذا نصبت ﴿مَلْعُونِينَ﴾ على الدم، وليس هذا اختياره.

(٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٦٢)، والأدقوي في الاستغناء: (٦/ ٥٢)، وقال -نقلًا عنه-: «تمام».

وهو اختيار الخليل -على قول النحاس-؛ لأن المعنى: كلا لا يروني، ولا يقدر على ذلك، ولا لي شريك. وبنحو هذا قال الداني في المكتفى: (٤٦٥) -وهو عنده تام-، وكذا ابن الغزالي في الوقف والابتداء: (١١٩/١)، قال: «وقف تام، رد عليهم»، وبنحو قولهم أيضًا قال الأشموني في منار الهدى:

سورة فاطر:

التمامُ فيما رُوي عن أحمدَ بنِ جعفرٍ: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ، كَذَلِكَ﴾ [٢٨]، أي: كذلك الذي تقدّم^(١).

سورة يس:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ [١٣] تم^(٢).
والوقفُ على ﴿مَرْقِدِنَا﴾ [٥٢] إجماع^(٣)، قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: تمام^(٤).
وحكي عن أحمدَ بنِ جعفرٍ جوازُ الوقفِ على: ﴿هَذَا﴾ [٥٢]؛ لأنه تابعٌ
لـ﴿مَرْقِدٍ﴾، ثم يبتدئُ: ﴿مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾، أي: بعثكم وعدَ الرحمنِ^(٥).

(١) (٦٢٧). وجعلها زكريا الأنصاري في المقصد: (٥٤، ٦٢٦)، في القسم الذي يحسن الوقف فيه على ﴿كَلَّا﴾ على معنى الردع، ويجوز الابتداء بها على معنى: (حقاً)، وهو عنده تام.
(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٧٢). وهو اختيار ابن الأنباري في الإيضاح: (٨٤٩)، وهو عنده تام، وكذا الداني في المكتفى: (٤٦٩) - (٤٧٠)، وزكريا الأنصاري في المقصد: (٦٣٣).
(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٧٧)، وسقط نوع الوقف من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (١٨٨).
(٤) وخالفه النحاس في ذلك، وعلل ذلك بأن ﴿إِذْ﴾ متعلقة بما قبلها، فلا يتم الكلام دونها، والتمام عنده: ﴿فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤]، وبنحوه قال العماني في المرشد: (٥٩٠/٢). ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٤٧٢).
(٥) ذكره مكّي في الهداية: (٦٠٥٢/٩)، والداني في المكتفى: (٤٧٣ - ٤٧٤).
(٦) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٨١). وهو تام عند النحاس في القطع والائتناف، وكذا عند الداني في المكتفى، والعماني في المرشد: (٦٩٥/٢)، وزكريا الأنصاري في المقصد: (٦٤١)، والأشموني في منار الهدى: (٦٤١).
(٧) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٨٢)، ومكّي في الهداية: (٦٠٥٢/٩)، ولم يذكر نوع الوقف، وكذا الداني في المكتفى: (٤٧٤).
ووافقه ابن الأنباري في الإيضاح: (٨٥٣) في جواز الوقف على ﴿هَذَا﴾ على الإتيان للمرقد على المعنى الذي اختاره أحمد بن جعفر. واكتفى الداني بالنقل عنهما. وأشار إلى هذا الوجه أيضاً: العماني في المرشد: (٥٩٦/٢)، وزكريا الأنصاري في المقصد: (٦٤١)، والأشموني في منار الهدى: (٦٤١).

سورة الصافات:

﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ﴾ [٩٣] ذكره أحمد بن جعفر في التمام^(١).

سورة ص:

قال أحمد بن جعفر ﴿فَعَفَّرْنَا لَهُ﴾ [٢٥]: تم. ثم يتدئ: ﴿ذَلِكَ﴾، أي: الأمرُ ذلك، أو ذلك أمره^(٢).

وأجاز أحمد بن جعفر أن يقف على: ﴿فَعَفَّرْنَا لَهُ ذَلِكَ﴾ [٢٥]، إلا أن الأشبه عنده بكلام العرب أن يقف على ﴿فَعَفَّرْنَا لَهُ﴾^(٣).

سورة الزمر:

التمام عند أحمد بن جعفر: ﴿إِلَّا لِيُقَرَّبُونَآ إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٤) [٣].

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٩٠)، والأدقوي في الاستغناء: (٦/ ٦٧-٦٧ظ).

وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٤٧٨).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٩٨)، والأدقوي في الاستغناء: (٦/ ٨٥ظ)، قال: «قال في تمام القارئ: ﴿فَعَفَّرْنَا لَهُ ذَلِكَ﴾»، وكذا ذكر عنه الداني في المكتفى: (٤٨٣) أنه تمام.

واكتفى الداني بالنقل عنه وعمن وافقه على أن تكون ﴿ذَلِكَ﴾ في موضع رفع بالابتداء، والخبر مضمرة. والمعنى: غفرنا له سائر ذنوبه، لم يستثن واحداً، ذكر هذا المعنى العماني في المرشد: (٦١٧/٢).

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٥٩٨)، وفي النسخة المطبوعة: ﴿فَعَفَّرْنَا﴾، وسقطت ﴿لَهُ﴾، والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (١٩٤).

والوقف على ﴿فَعَفَّرْنَا لَهُ ذَلِكَ﴾ اختيار ابن الأنباري في الإيضاح: (٨٢٦)، وهو عنده تام، وقال النحاس في القطع والائتناف: «الوقف على ﴿فَعَفَّرْنَا لَهُ ذَلِكَ﴾ أولى؛ لأنه إذا وقف على ﴿فَعَفَّرْنَا لَهُ﴾ احتاج إلى أن يضمم لذلك مرافعاً، وهو تام عند الداني في المكتفى: (٤٨٣)، وهو اختيار العماني في المرشد: (٦١٧/٢)؛ وعلل ذلك بأن الاستغفار كان من ذلك الذنب. وإلى هذا ذهب أيضاً زكريا الأنصاري في المقصد: (٦٥٧) وهو عنده كاف، وكذا الأشموني في منار الهدى: (٦٥٨). وهذا ما فسر به الطبري الآية، وروى ذلك عن قتادة، والمعنى: غفرنا له ذلك الذنب الذي استغفر منه.

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٠٥).

وهو كاف -وقيل: تام- عند الداني في المكتفى: (٤٨٧). وهو اختيار العماني في المرشد: (٦٢٥/٣)، وهو عنده تام، وكذا زكريا الأنصاري في المقصد: (٦٦٣).

التمام عند أحمد بن جعفر: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾^(١) [٢٩].
والتمام على ما روي عن أحمد بن جعفر: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾^(٢)
[٣٦].

﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [٦٠] تمام عند أحمد
ابن جعفر^(٣).
﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ [٧١] تمام على ما روي عن أحمد بن جعفر^(٤).

سورة غافر:

وقطع القارئ على قوله: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [٦] تمام عند أحمد بن
جعفر^(٥).

- (١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٠٩).
وهو اختيار ابن الأنباري في الإيضاح: (٨٦٩)، وهو عنده تام، وكذا الداني في المكتفى: (٤٨٩)،
والعماني في المرشد: (٦٢٥/٣) - نقلاً عن أبي حاتم -، وزكريا الأنصاري في المقصد: (٦٦٧).
(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦١٠).
وهو اختيار ابن الأنباري في الإيضاح: (٨٦٩)، وهو عنده تام، وكذا الداني في المكتفى: (٤٨٩)،
والأشموني في منار الهدى: (٦٦٧) - نقلاً عن نافع -؛ للابتداء بالشرط.
(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦١٢).
وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٤٩٠).
(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦١٣).
وهو اختيار مكّي في كتابه الوقف على كلا وبلى في القرآن: (٨٤)، قال: «الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ حسن؛
لأنها جواب الاستفهام الداخلة على النفي قبلها، وهو قول الخزينة: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾،
والمعنى: (قالوا: بلى أتتنا الرسل)». وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٤٩٠).
(٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦١٥)، والأدقوي في الاستغناء: (٦/٩٩-١٠٠)، ولم يذكر
نوعه.

وهو تام عند الداني في المكتفى: (٤٩١). واستحب هذا القول العماني في المرشد: (٦٤٠/٣)، قال:
«تام، يستحب للقارئ أن يتعمده إذا كان في نفسه طول؛ لثلاث يشكّل بأن قوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ
الْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧] نعت لأصحاب النار، فيكون ظاهر الكلام أن أصحاب النار هم الملائكة!
والملائكة عباد الله المقربون؛ لا يُعذبون بالنار، و﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾ هم الكفار». وبنحو هذا قال ابن
الطحان في نظام الأداء: (٢٤)، قال: «هذان مثالان - يريد نهاية الآية وبداية الآية الثانية - يُقاس عليهما
=

وقال أحمد بن جعفر: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [١٦] تم^(١).
قال أحمد بن جعفر: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ
رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [٢٨] فهذا تمام الكلام^(٢).

سورة فصلت:

﴿أَرَدْنَاكُمْ﴾ [٢٣] تام، وهو قول أحمد بن جعفر^(٣).
ثم قال: وهو في موضع نصب، أي: مردياً لكم.
وأجاز أن يكون التمام: ﴿الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ﴾ على أن تبتدىء: ﴿أَرَدْنَاكُمْ﴾،
أي: هو أرداكم^(٤).
وتمام القارئ عند أحمد بن جعفر: ﴿لَوْلَا فَصَّلَتْ آيَاتُهُ﴾ [٤٤]، ثم يبتدىء:
﴿أَعَجَبِي وَعَرَبِي﴾^(٥).

ما كان بمعناها، وما يُخشى فيه صرف جملتين إلى معنى إحداهما، أو قطع جملة عن حقها فيما
بعدها». وينحو ذلك أيضاً قال الأشموني في منار الهدى: (٦٧٣). وهو اختيار زكريا الأنصاري في
المقصد: (٦٧٤)، وهو عنده تام.
(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦١٥)، وسقط نوعه من النسخة المطبوعة، والمثبت من النسخة
المخطوطة، ينظر: (ظ ١٩٨)، وذكره أيضاً الأذفوي في الاستغناء: (٦ / ١٠٢)، وسقط لفظ ﴿الْيَوْمَ﴾
من المخطوط، والمثبت من القطع والائتناف.
وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٤٩٢).
(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦١٦).
وغلظه النحاس في هذا، قال «لأن من وقف على: ﴿أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ لم يأت بتمام الكلام». ولم
ينص عليه الداني في المكتفى: (٤٩٣).
(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٢٧)، ولم يذكر نوعه. وفي النسخة المطبوعة: أي: فأرداكم،
والمثبت من النسخة المخطوطة، ينظر: (١٠٢)، وذكره أيضاً الأذفوي في الاستغناء: (٦ / ١٢٤).
وخالفه زكريا الأنصاري في المقصد: (٦٨٥)، قال: «ولا يوقف على ﴿أَرَدْنَاكُمْ﴾ وإن زعمه
بعضهم». ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٤٩٨).
(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٢٧)، والأذفوي في الاستغناء: (٦ / ١٢٤).
(٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٢٨)، والأذفوي في الاستغناء: (٦ / ١٣٠).
قال النحاس: «والتفسير يدل على ما قاله؛ لأن المعنى عند أهل التفسير: أرسول عربي وقرآن

سورة الشورى:

﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [١٣] تمامٌ عند أحمد بن جعفر^(١).

سورة الزخرف:

وقطعُ القارئِ على قوله: ﴿وَسُرْرًا عَلَيَّهَا يَتَّكِبُ وَن﴾ [٣٤] تمامٌ عند أحمد بن جعفر^(٢).

قال أحمد بن جعفر: الوقفُ على ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [٥١] تمُّ، ثم تبتدئ: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٢]، بمعنى: بل أنا خير^(٣).

سورة الدخان:

أعجمي؟!». وهو قول سعيد بن جبير، ومجاهد، وغيرهما، وهو ما فسر به الطبري الآية. ينظر: تفسير الطبري: (٤٤٦/٢٠ - ٤٤٧).

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٣٢ - ٦٣٣)، والأدفي في الاستغناء: (٧/٥) وهو اختيار ابن الأنباري في الإيضاح: (٨٨٠)، وهو عنده تام، وكذا الداني في المكتفى: (٥٠٢)، والعماني في المرشد: (٦٦٦/٣)، وذكريا الأنصاري في المقصد: (٦٩١)، والأشموني في منار الهدى: (٦٩١).

(٢) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٤٢)، ولم يذكر نوع الوقف، وذكره أيضًا الأدفي في الاستغناء: (٧/٢٥).

وغلطه النحاس، قال: «لأن ﴿وَزُخْرُقًا﴾ [الزخرف: ٣٥] معطوف على (سُرر)، ولا يتم الكلام على المعطوف قبل المعطوف عليه». وإلى هذا ذهب ابن الطحان في نظام الأداء: (٣٣)، وكذا الأشموني في منار الهدى: (٦٩٨)، قال: «ليس بوقف؛ لأن العطف صيرها كالثاني الواحد». ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٥٠٧)، والوقف عنده بعده على قوله: ﴿وَزُخْرُقًا﴾ وهو عنده تام.

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٤٤)، والأدفي في الاستغناء: (٧/٢٨)، ومكي في الهداية: (١٠/٦٦٧٥)، ولم يذكر نوع الوقف.

وهو موافق لتفسير السدي، روى ذلك عنه الطبري في تفسيره: (٦١١/٢٠). واكتفى الداني في المكتفى: (٥٠٨ - ٥١٠) بالنقل عن وافقه، وذكر مذاهب أخرى، ووجه كل مذهب، ولم ينسب لنفسه اختيار. وأشار إلى هذا الوقف الأنصاري في المقصد: (٧٠٠)، قال: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ تام عند بعضهم، أي: أم أنتم بصراء، وقيل: الوقف على ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ بجعل ﴿أَمْ﴾ زائدة أو منقطعة بمعنى: (بل)». «

قال النحاس: روي عن نافع أنه قال: (لا تمامَ فيها - أي: سورة الدخان-)،
وتابعه على ذلك أحمد بن جعفر^(١).
إلا أن الداني قد نقل عن أحمد بن جعفر الدينوري في سورة الدخان موضعاً
واحداً.

قال الدينوري: ﴿فَكَهَيِّنَ ۖ كَذَلِكَ﴾ [٢٧-٢٨] تام^(٢).

سورة الأحقاف:

قال أحمد بن جعفر: ﴿وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنٌ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [١٧]
ههنا تمام الكلام؛ لأن المعنى: وهما يستغيثان الله ويقولان: ﴿وَيْلَكَ ءَامِنٌ إِنَّ وَعْدَ
اللَّهِ حَقٌّ﴾ فالكلام متصل^(٣).
قال أحمد بن جعفر: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّطْرُنَا﴾ [٢٤] تم^(٤). قال: ثم نودوا: ﴿بَلْ
هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٥).

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٤٩)، ونقل عنه ذلك أيضاً الأذفوي في الاستغناء: (٧/ و٣٧).

(٢) ذكره الداني في المكتفى: (٥١٤).

واكتفى بالنقل عنه وعمن وافقه.

(٣) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٦٠)، وقوله: (أي: هذا بلاغ)، سقط من النسخة المطبوعة،
والمشبت من النسخة المخطوطة. ينظر: (ظ ٢١٣).

ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٥٢١)، وردّ الأشموني في منار الهدى: (٧١٦-٧١٧) قول من قال
إن الوقف على قوله: ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾، وأنه لا وقف من قوله: ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَايَهِ أُفٍّ﴾ إلى
آخر كلام العاق، وهو: ﴿أَسْطِيرُ الْأُولِينَ﴾؛ وذلك لارتباط الكلام بعبءه ببعض، وقال في الوقف
على ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾: «فيه نظر؛ لوجود الفاء بعده في قوله: ﴿فَيَقُولُ﴾».

(٤) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٦١)، والأذفوي في الاستغناء: (٧/ ظ ٦١)، وقال -نقلاً عنه-:
«تمام»، وذكره الداني أيضاً في المكتفى: (٥٢١)، وقال -نقلاً عنه-: «تام».

(٥) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٦١).

واكتفى الداني في المكتفى: (٥٢١-٥٢٢) بالنقل عمّن وافقه، وساق بعض الآثار المؤيدة لهذا
الوقف.

قال الدِّينَوْرِي: ﴿مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ﴾ [٢٤] تام^(١).
وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ﴾ [٣٥] تم. ثم قال: ﴿بَلَغُ﴾، أي:
هذا بلاغ^(٢).

سورة محمد:

قال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿أَهْلَكْنَاهُمْ﴾ [١٣] تمام^(٣).
عن أحمد بن جعفرٍ: ﴿فَأَوْلَى لَهُمْ﴾ [٢٠] تم^(٤).

سورة الفتح:

﴿لَا تَخَافُون﴾ [٢٧] التمام، وهو قولُ أحمد بن جعفرٍ^(٥).
قال النحاس: وأكثرُ أهل العلم على أن التمام: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ﴾
[٢٩]. وبه قال أحمد بن جعفرٍ^(٦).

(١) ذكره الداني في المكتفى: (٥٢٢).

وهو عنده كاف.

(٢) ذكره النحاس في القطع والانتاف: (٦٦٢).

وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٥٢٢).

(٣) ذكره الأدفوي في الاستغناء: (٦٧/٧).

وليس هو الاختيار عند النحاس في القطع والانتاف: (٦٦٤)، والاختيار عنده: ﴿فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾،
قال: «وهو الصواب؛ لأن الكلام متصل». ولم ينص عليه الداني في المكتفى: (٥٢٤)، والوقف عنده
بعده على قوله: ﴿فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾، وهو عنده تام.

(٤) ذكره النحاس في القطع والانتاف: (٦٦٥).

والتفسير على هذا بأن قوله: ﴿فَأَوْلَى لَهُمْ﴾ تهديد ووعيد، ثم انقطع الكلام، فقال: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ
مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه، وقتادة، وذكر النحاس أن على هذا القول أكثر أهل
العلم واللغة. وهو اختيار الداني في المكتفى: (٥٢٤)، وهو عنده كاف، وقيل: تام. وكذا هو اختيار
العماني في المرشد: (٧٠٩/٣)، وهو عنده تام كذلك، وكذا زكريا الأنصاري في المقصد: (٧٢٢)،
والأشموني في منار الهدى: (٧٢٢). ينظر أيضًا: تفسير الطبري: (٢١١/٢١).

(٥) ذكره النحاس في القطع والانتاف: (٦٧١-٦٧٢)، والأدفوي في الاستغناء: (٧/٨٦).

وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٥٢٩).

(٦) ذكره النحاس في القطع والانتاف: (٦٧٢)، والأدفوي في الاستغناء: (٧/٨٨)، ولم يذكر نوع الوقف.

=

سورة الحجرات:

﴿لِتَعَارَفُوا﴾ [١٣] تمامٌ عند أحمد بن جعفر^(١).

سورة الحديد:

قال الدينوري: ﴿لَهُ بَابٌ﴾ [١٣] تمام^(٢).وقال: ﴿قَالُوا بَلَى﴾ [١٤] تمام^(٣).

والمعنى: هذه الصفة التي وصفت لكم صفة أتباع محمد ﷺ في التوراة، وأن مثلهم في التوراة غير مثلهم في الإنجيل، وإلى هذا التفسير ذهب ابن عباس ؓ، والضحاك، وقتادة وغيرهم. وهو ما رجحه الطبري في تفسيره: (٣٢٦/٢١ - ٣٢٩). وهو اختيار زكريا الأنصاري في المقصد: (٧٣٠)، وهو عنده تام. واكتفى الداني في المكتفى: (٥٣١) بالنقل عنه وعن وافقه، وذكر مذهباً آخر، وهو الوقف على قوله: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ﴾؛ لأنه عطف على ذلك، ويتدى: ﴿كَزَّرَع﴾، أي: هم كزرع، ولم يرجح بين القولين، أو يختار.

(١) ذكره النحاس في القطع والائتناف: (٦٧٥)، والأدفي في الاستغناء: (٧/ ٩٦)، وقال -نقلاً عنه-: «وقف تام».

وهو اختيار ابن الأنباري في الإيضاح: (٩٠٣)، وهو عنده تام، وكذا الداني في المكتفى: (٥٣٢)، والعماني في المرشد: (٧٢٢/٣) نقلاً عن أبي حاتم، وزكريا الأنصاري في المقصد: (٧٣٢).

(٢) ذكره الداني في المكتفى: (٥٥٥).

ورد هذا القول النحاس -نقلاً عن أحمد بن موسى- في القطع والائتناف: (٧١٧)، قال: «لأنك إذا قلت عندنا رجل يعبد الله ويطيعه؛ لم يحسن أن تقول: عندنا رجل، ثم تسكت، والوقف عنده: ﴿وَوَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾، قال: وهو رأس آية». وكذلك رد العماني في المرشد: (٧٥٩/٣) قول أحمد بن جعفر، قال: «الوقف على ﴿لَهُ بَابٌ﴾ ليس بشيء؛ لأن ما بعده صفة لباب وفائدة ذكر النكرة في صفة»، والوقف عنده على: ﴿مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾، وهو كاف عنده. وكذا قد رده الأشموني في منار الهدى: (٧٦٦)، قال: «لأن ما بعده متعلق به». وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٥٥٥).

(٣) ذكره الداني في المكتفى: (٥٥٥).

وهو اختيار مكّي في كتابه الوقف على كلا وبلى في القرآن: (٨٦)، قال: «الوقف على ﴿بَلَى﴾ حسن؛ لأنها جواب الاستفهام الداخلة على النفي قبلها، وهو قوله: ﴿أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ﴾، فالمعنى: (قالوا): بلى، كنتم معنا، ثم حذف لدلالة ﴿بَلَى﴾ عليه». وهو كاف عند الداني في المكتفى: (٥٥٥). ورد الأشموني في منار الهدى: (٧٦٦)، الوقف على ﴿بَلَى﴾ في هذه الآية، قال: «﴿بَلَى﴾ ليس بوقف - وإن وجد مقتضى الوقف وهو تقدم الاستفهام على ﴿بَلَى﴾ لتكون جواباً له - إلا أن الفعل المضمر بعدها

سورة الإنسان:

وقال الدِّينَوْرِي: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [٢٠] تمام، والمعنى: إذا رأيت ما ثم^(١).*



قد أبرز؛ فصارت هي مع ما بعدها جواباً لما قبلها، كما يأتي نظيره في قوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾^(٨) قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا﴾ [الملك: ٨-٩].
(١) ذكره الداني في المكتفى: (٦٠٠-٦٠١).

قال الداني: «وليس بتمام؛ لأن ﴿رَأَيْتَ﴾ الثانية جواب (إِذَا)؛ فلا يتم الكلام دونها». وقال العماني في المرشد: (٨٢٨/٣) في الوقف على ﴿ثَمَّ﴾: «وليس بشيء، لا يرتضيه أهل العلم؛ لأن الجواب بعده»، وبنحوه قال زكريا الأنصاري في المقصد: (٨٢١)، والأشموني في منار الهدى: (٨٢١-٨٢٢).
*هنا، آخر نقل ورد عن أحمد بن جعفر الدينوري في مصادر الدراسة، والله ولي التوفيق.

الخاتمة

- وبعد، فإني أمل أن يكون البحث قد كشف شيئاً عن مكانة أحمد بن جعفر العلمية وجهوده في الوقف والابتداء، ولعل من أبرز ما يخلص إليه البحث ما يلي:
- ١- تنوع الوقوف الواردة عن أحمد بن جعفر، فمنها ما كان على رأس آية، أو شبيهاً بالفواصل، أو على غير ذلك.
 - ٢- تعدد الصيغ الواردة عنه في الوقف والابتداء، كالتام والتمام والتم، والصالح، والحسن، والجائز، وما حكم عليه بالوقف دون بيان نوعه.
 - ٣- قلّة النقول الواردة عن أحمد بن جعفر في الإشارة إلى مواضع الابتداء.
 - ٤- اطراد الوقف التام عنده على ﴿كَلَّا﴾ في جميع القرآن الكريم إذا أشبهت ﴿كَلَّا﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿عَهْدًا ۖ كَلَّا﴾ [مريم: ٧٨-٧٩].
 - ٥- اختلاف حكم الوقف وتعدده عند أحمد بن جعفر -في بعض المواضع- بناءً على تعدد القراءات والأقوال النحوية والتفسيرية؛ وظهر هذا جلياً في التعليقات والتوجيهات المنقولة عنه؛ مما يدل على أنها من أولوياته في اعتبار الوقف؛ وذلك لأثرها الواضح على بناء حكم الوقف أو الابتداء.
 - ٦- ظهور شخصيته العلمية إذ لم يكن مقلداً ناقلاً فحسب، بل كان يعلل اختياراته أحياناً، ويرد في أحيان أخرى على بعض الوقوف التي اختارها بعض العلماء -والتي لا يرى وجاهتها-. وليس لكل وقف نُقل عنه فيه توجيه؛ وقد تقدم في البحث تعليل ذلك.
 - ٧- تنوع مجالات التوجيه التي حمل اختيار الوقف عليها ما بين معنى تفسيري أو توجيه قرائي أو نحوي حيث بلغت توجيهاته قرابة أربعة وثلاثين موضعاً، منها ما يمكن أن يُستنبط منه تعليقات خاصة لا تُعمم، ومنها ما يمكن أن يُعد أصلاً عاماً في توجيه نظائره من الوقوف، كالوقف على ﴿كَلَّا﴾، كما سبق ذكره.
 - ٨- عناية أحمد بن جعفر بالقراءات واحتجاجه بها لتأييد اختياره في الوقف - وهو في ذلك لا يخرج عن القراءات العشر الصحيحة المتواترة المُستقر عليها بعد-

ولعل هذا يشير إلى أنه يحكم على صحة الوقف في الآية بناءً على صحة القراءة.
٩- إن لأحمد بن جعفر وقوفاً يعتدُّ فيها - أحياناً - بتوجيهاتٍ نحويةٍ ضعفتها بعضُ أهل النحو واللغة والمشتغلين بعلم الوقف والابتداء وغلطوه فيها، غير أن له وقوفاً أخرى ثنوا عليه اختياره فيها تعليلاً وتوجيهاً.

١٠- اعتداهُ بالمشهور من التفسير من أقوال الصحابة والتابعين، كابن عباس رضي الله عنه، ومجاهد، والحسن، وغيرهم في اختيار بعض الوقوف الواردة عنه وتوجيهها - وإن لم يُصرح بذلك -.

١١- مواضع الخلاف بين أحمد بن جعفر وغيره من العلماء تتقاطع في الأمور

التالية:

(أ) من حيث اختيار الوقف وعدمه.

(ب) اتفاقهم على اختيار الوقف واختلافهم في نوعه.

(ت) اتفاقهم على اختيار الوقف ونوعه، واختلافهم في توجيهه أو المعنى.

١٢- موقف أحمد بن جعفر في ردِّ بعض أقوال العلماء في حكم الوقف

والابتداء على حاليين:

(أ) تخطئه القول دون تعليلٍ: مع بيان حكم الوقف عنده في مواضع، وتركها في

مواضع أخرى.

(ب) تخطئه القول مع التعليل: مع بيان حكم الوقف عنده في مواضع، وتركها

في مواضع أخرى كذلك.

١٣- بلغت النقولات الواردة عنه في الوقف والابتداء مئة وتسعة وستين نقلاً،

تفرَّد النحاس بخمسة وسبعين نقلاً، والأدفي بربعة نقول، والداني بخمسة عشر.

ويتبين مما سبق؛ أهمية العناية بهذا العلم، وضرورة توجه الجهود إليه،

واستخراج تراث العلماء وكتاباتهم حوله؛ وتوصي الدراسة بما يأتي:

١- دراسة صيغ الوقوف عند أحمد بن جعفر دراسة تحليلية موازنةً، وعلاقتها

بالتفسير والقراءات واللغة والعقيدة.

٢- دراسة توجيهاته في اختيار الوقف، وتصنيف ما يصلح منها إلى أسس وقواعد عامة يُبنى عليها نظائرها.

وصلَّى اللهُ وسلَّم وباركَ على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربَّ العالمين.



المصادر والمراجع

- ١- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع (إبراز المعاني): عبدالرحمن ابن إسماعيل الشهير بأبي شامة (د.ت). تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوه عوض، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢- أخبار النحويين البصريين: الحسن بن عبدالله السيراقي (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م). تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي، ط (١)، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- ٣- الاستغناء في علوم القرآن (الاستغناء): محمد بن علي الأدفوي (ت ٣٨٨هـ). مخطوط نسخة مكتبة سليم آغا ٩- تركيا: المجلد الأول برقم: (٦٣)، (تاريخ النسخ: ٩٨٤هـ). والمجلد الثالث برقم: (٦٤)، (د.ت). والمجلد الرابع برقم: (٦٥)، (د.ت). والمجلد السابع برقم: (٦٦)، تاريخ نسخه: (٩٨٠هـ). ومخطوط نسخة مكتبة السلیمانیة (مجموعة حافظ أحمد باشا)- تركيا: المجلد الثاني برقم: (٤)، (تاريخ النسخ: ٩٨١هـ). والمجلد الخامس برقم: (٥)، (د.ت). والمجلد السادس برقم: (٦)، (د.ت).
- ٤- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (إشارة التعيين): عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م). تحقيق: عبدالمجيد دياب، ط (١)، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- ٥- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين (الأعلام): خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (٢٠٠٢م). ط (١٥)، بيروت: دار العلم للملايين.
- ٦- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: عبدالله بن محمد البطليوسي (د.ت). تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبدالمجيد، (د.ط)، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

- ٧- إنباه الرواة على إنباه النحاة (إنباه الرواة): جمال الدين علي بن يوسف القفطي (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (١)، القاهرة: دار الفكر العربي، وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
- ٨- أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم: مساعد بن سليمان الطيار (١٤٢٣هـ). ط (٢)، الدمام: دار ابن الجوزي
- ٩- أهمية كتاب القطع والائتناف وأثره: أحمد نصيف الجنابي (١٩٧٩م). مجلة المورد، المجلد: (٨)، العدد: (٢)، بغداد: دار الحرية للطباعة.
- ١٠- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل (الإيضاح): محمد بن القاسم ابن بشار الأنباري (١٣٩١هـ-١٩٧١م). تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- ١١- البرهان في علوم القرآن (البرهان): بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (١٤١٠هـ-١٩٩٠م). تحقيق: يوسف عبدالرحمن المرعشلي وآخرون، ط (١)، بيروت: دار المعرفة.
- ١٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (بغية الوعاة): جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (١٣٨٤هـ-١٩٦٥م). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (١)، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ١٣- بلدان الخلافة الشرقية: كي لسترنج (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م). ترجمة: بشير فرنسيس، وكوركيس عواد، ط (٢)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ١٤- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م). تحقيق: محمد المصري، طبعة منقحة وموسعة: حسان أحمد بن راتب المصري، ط (١)، دمشق: دار سعد الدين.
- ١٥- البيان في عد آي القرآن: عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (١٤١٤هـ-١٩٩٤م). تحقيق: غانم قدوري الحمد، ط (١)، الكويت: منشورات

المخطوطات والتراث والوثائق.

- ١٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (تاريخ الإسلام): شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م). حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، ط (١)، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- ١٧- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم (تاريخ العلماء النحويين): المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي (١٤٠١هـ-١٩٨١م). تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، (د.ط)، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المجلس العلمي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة.
- ١٨- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (تحفة المجد الصريح): أحمد ابن يوسف الفهري (١٤١٨هـ-١٩٩٧م). دراسة تحقيق: عبدالملك بن عيضة الشبتي، (د.ط)، (د.ن)، (د.م).
- ١٩- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (التذيل والتكميل): أبو حيان الأندلسي (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). تحقيق: حسن هندراوي، ط (١)، دمشق: دار القلم.
- ٢٠- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري): محمد بن جرير الطبري (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر - عبدالسند حسن يمامة-، ط (١)، القاهرة: دار هجر.
- ٢١- تفسير غريب القرآن: عبدالله بن مسلم بن قتيبة (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م). تحقيق: السيد أحمد صقر، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢٢- تلخيص أخبار النحويين واللغويين: أحمد بن عبدالقادر الشهير بابن مكنوم (ت ٧٤٩هـ). مخطوط نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة برقم: (٧٥١٠)، (د.ت).

- ٢٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (تمهيد القواعد): محمد بن يوسف الشهير بناظر الجيش (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط (١)، القاهرة: دار السلام.
- ٢٤- التمهيد في علم التجويد (التمهيد): محمد بن محمد بن الجزري (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م). تحقيق: علي حسين البواب، ط (١)، الرياض: مكتبة المعارف.
- ٢٥- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهرى (د.ت). تحقيق: عبدالسلام هارون وآخرون، (د.ط)، (د.م): المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ٢٦- التوضيح لشرح الجامع الصحيح: سراج الدين عمر بن علي بن أحمد، المعروف بابن الملقن (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م). تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، بإشراف: خالد الرباط، وجمعة فتحي، تقديم: أحمد معبد عبدالكريم، ط (١)، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-إدارة الشؤون الإسلامية.
- ٢٧- التوضيح لشرح الجامع الصحيح: عمر بن علي الأنصاري (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م). تحقيق: دار الفلاح، إشراف: خالد الرباط، وجمعة فتحي، تقديم: أحمد معبد عبدالكريم، ط (١)، دمشق: دار النوادر.
- ٢٨- سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة (٢٠١٠م). تحقيق: محمد عبدالقادر الأرناؤوط، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، إشراف وتقديم: أكمل الدين حسا أوغلي، (د.ط)، إسطنبول: منظمة المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإسطنبول.
- ٢٩- ضرائر الشعر: علي بن مؤمن الشهير بابن عصفور الإشبيلي (١٩٨٠م). تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط (١)، (د.م): دار الأندلس.

- ٣٠- طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن الزبيدي (د.ت). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (٢)، القاهرة: دار المعارف.
- ٣١- عمدة القاري شرح صحيح البخاري (عمدة القاري): بدر الدين محمود بن أحمد العيني (د.ت). عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، (د.ط)، (د.م): دار الفكر.
- ٣٢- فهرسة ابن خير الإشبيلي ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف (فهرسة ابن خير الإشبيلي): محمد بن خير ابن عمر الأموي (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). وضع حواشيه: محمد فؤاد منصور، ط (١)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٣٣- الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم (الفهرست): محمد بن إسحاق النديم (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م). قابله على أصوله: أيمن فؤاد سيد، (د.ط)، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.
- ٣٤- القرط على الكامل - وهي الطرر والحواشي على الكامل للمبرد - (القرط على الكامل): أبو الوليد القشبي، وابن السيد البطليوسي (١٤٠١هـ-١٩٨٠م). تحقيق وتقديم: ظهور أحمد أظهر، ط (١)، بـلاهور باكستان: جامعة بنجاب.
- ٣٥- القطع والائتناف: أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (١٤١٣هـ-١٩٩٢م). تحقيق: عبدالرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط (١)، الرياض: دار عالم الكتب (وهي النسخة المعتمدة في البحث).
- ٣٦- القطع والائتناف: أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ). نسخة مخطوط مكتبة كوبرلي (فاضل أحمد) - تركيا، برقم: (١٢٢)، (د.ت).
- ٣٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (كشف الظنون): مصطفى بن

- عبدالله الشهير بحاجي خليفة (د.ت). عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف مجردا عن الزيادات واللواحق من بعده وتعليق حواشيه ثم بترتيب الذبول عليه وطبعها: محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، (د.ط)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٣٨- الكشف والبيان المعروف تفسير الثعلبي: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م). دراسة وتحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، ط (١)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٣٩- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور (د.ت). تحقيق: عبدالله الكبير، ومحمد حسب الله، وهاشم الشاذلي، (د.ط)، القاهرة: دار المعارف.
- ٤٠- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (مراصد الاطلاع): صفى الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق (١٣٧٣هـ-١٩٥٤م). تحقيق: علي محمد البجاوي، ط (١)، بيروت: دار المعرفة.
- ٤١- المرشد في الوقف والابتداء (من بداية سورة المائدة إلى آخر سورة الناس) (المرشد): الحسن بن علي العماني (١٤٢٣هـ). دراسة وتحقيق: محمد بن حمود بن محمد الأزوري. رسالة لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية، قسم الدراسات العليا- فرع الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- ٤٢- معاني القرآن الكريم (معاني القرآن): أحمد بن محمد النحاس (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م). تحقيق: محمد علي الصابوني، ط (١)، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
- ٤٣- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري الزجاج (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م). تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، ط (١)، بيروت: عالم الكتب.

- ٤٤ - معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م). تحقيق: محمد علي النجار- وأحمد يوسف نجاتي، ط (٣)، بيروت: عالم الكتب.
- ٤٥ - معجم الأدباء- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء): ياقوت الحموي الرومي (١٩٩٣م). تحقيق: إحسان عباس، ط (١)، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- ٤٦ - معجم البلدان: شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م). (د.ط)، بيروت: دار صادر.
- ٤٧ - معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر: عادل نويهض (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م). قدم له: حسن خالد، ط (٣)، (د.م): مؤسسة نويهض الثقافية.
- ٤٨ - معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية (معجم المؤلفين): عمر رضا كحالة (١٤١٤هـ-١٩٩٣م). ط (١)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ٤٩ - مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م). تحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون، (د.ط)، (د.م): دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٥٠ - المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل (المكتفى): عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م). دراسة وتحقيق: يوسف عبدالرحمن المرعشلي، ط (٢)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ٥١ - منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (منار الهدى): أحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني، ومعه: المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء: زكريا بن محمد الأنصاري (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م). علق عليه: شريف أبو العلا العدوي، ط (١)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٥٢ - المنتخب من غريب كلام العرب (المنتخب): علي بن الحسن الهنائي

- ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م). تحقيق: محمد بن أحمد العمري، ط (١)، مكة المكرمة: جامعة أم القرى - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - مركز إحياء التراث الإسلامي.
- ٥٣- النشر في القراءات العشر (النشر): محمد بن محمد الجزري (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). دراسة وتحقيق (من أول باب فرش الحروف إلى آخر الكتاب): محمد بن محفوظ بن محمد أمين الشنقيطي. رسالة لنيل درجة الماجستير، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- ٥٤- نظام الأداء في الوقف والابتداء (نظام الأداء): عبدالعزيز بن علي السماتي، الشهير بابن الطحان (د.ت). تحقيق: علي حسين البواب، (د.ط)، الرياض: مكتبة المعارف.
- ٥٥- نكت الهميان في نكت العميان (نكت الهميان): صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (١٣٢٩هـ-١٩١١). وقف على طبعه: أحمد زكي بك، (د.ط)، مصر: دار المدينة.
- ٥٦- النهاية في غريب الحديث والأثر: المبارك بن محمد الشهير بابن الأثير (د.ت). تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، (د.ط)، (د.م): المكتبة الإسلامية.
- ٥٧- الهداية إلى بلوغ النهاية (الهداية): مكي بن أبي طالب القيسي (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م). تحقيق: زارة صالح وآخرون، ط (١)، مجموعة رسائل جامعية قامت بمراجعتها وتدقيقها وتميئتها للطباعة: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الشارقة.
- ٥٨- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (هدية العارفين): إسماعيل باشا البغدادي (١٩٥١م). طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية-إسطنبول، (د.ط)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- ٥٩- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (١٤٢٠هـ-
٢٠٠٠م). تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط (١)،
بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٦٠- الوقف على كلاً وبلى في القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي (١٤٢٣هـ-
٢٠٠٣م). تحقيق: حسين نصّار، ط (١)، بورسعيد: مكتبة الثقافة الدينية.
- ٦١- الوقف والابتداء: علي بن أحمد ابن الغزال (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م). دراسة
وتحقيق: طاهر محمد الهمس. رسالة لنيل درجة الماجستير في علوم اللغة
العربية، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، دمشق.

